

شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع للشيخ أحمد بن عمر

الحازمي 13

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد ابن عمر الحازمي ان يقدم لكم هذه المادة باسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد - 00:00:00

وعلى الله وصحبه اجمعين اما بعد اخذنا في ممر قول الناظم رحمة الله تعالى الامر بالمدعوم والنهي اعتلق اي معنويا وابى باقي الفرق عرفنا انه اشار بهذا البيت المسألة المشهورة عندنا الصينيين بتکلیف المدعوم - 00:00:25

او بخطاب مدعوم او بامر المدعوم قالوا الامر والنهي اعتلق اي تعلق بالمدعوم اي معنويا اي تعلقا معنويا. وابى اي منع باقي الفرق يعني ما عدا الاشاعرة وقلنا هذه المسألة فيها مذهبان - 00:00:47

مذهب الاشاعرة وهو مذهب اهل السنة والجماعة واتفقا في النتيجة وان اختلافا في الاصل الذي بنيت عليه المسألة وهو صحة تکلیف المدعوم. او ان شئت قل صحة خطابه المدعوم بشرط - 00:01:11

اذا وجد يعني خلق مستجمنا لشروط التکلیف وهذا قلنا هو الصواب دلت عليه النصوص ظواهر النصوص من كتاب والسنة لاذركم به ومن بلغ يعني بلغه القرآن. المذهب الثاني هو مذهب المعتزلة فانكروا خطاب المدعوم - 00:01:30

وعلى هذا عندهم ان اوامر الشرع الواردة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم تختص بال موجودين فقط فلا يتناول النص الا الموجود. واما من بعدهم فتناوله الخطاب بالدليل لا بد من دليل منفصل نص او اجماع - 00:01:53

او قياس اذا الفاظ القرآن وكذلك السنة انما تختص بال موجودين. واما من بعدهم من كان مدعوما قبل انقطاع الوحي فلا يدخل في النص ابتداء. وانما يدخل فيه باللاحق. باللاحق اما بنص او دليل آآ - 00:02:12

اما بنص او اجماع او قياس. وهذا هو مذهب المعتزلة. وحكم الخطاب الحنبلي في الهدایة عن الغزالی واکثر الحنفی اختيار مذهب المعتزلة وهو ان الامر لا يتناول المدعومين وانه يختص بال موجودين. وعرفنا ان مأخذ الاشاعرة ليس هو مأخذ - 00:02:33

انا الذي هو مذهب اهل السنة والجماعة. وهم قد بنوه على مسألة الكلام النفسي وعندنا كلام النفس باطل وما بني عليه فهو باطن ولا شك فيه بذلك ثم اختلف القائلون - 00:02:57

لان الامر يتعلق بي بالمدعوم اختلف القائلون بان الامر يتعلق بالمدعوم. هل الامر امر اعلام او الزام. يعني اذا تعلق بي بالمدعوم على الوجه الذي ذكرناه هل هو من باب الاعلام والاخبار فقط انه اذا وجد مستجمنا لشرعية التکلیف او انه ملزم اذاك على قوله على - 00:03:16

على قولين حينئذ نقول اختلف القائلون بان الامر يتعلق بالمدعوم هل الامر امر اعلام او الزام هل يكون المدعوم ملزما او انه مجرد اخبار بأنه اذا وجد فهو مکلف لا شك ان الثاني هو هو الصواب. وهو انه امر امر الزام - 00:03:42

ومذهبنا الحنابلة انه امر الزام وايجاب على الحقيقة انه امر الزامه وايجاب على الحقيقة بشرط وجوده على صفة من يصح تکلیفه بشرط وجوده على صفة من يصح تکلیفه او المعبر عنهم بكونه مستجمنا لشروط التکلیف. حينئذ يكون ماذ؟ يكون مخاطبا - 00:04:03

طبعا اذا يؤمر امر مدعوم امر ايجاب وليس المراد امر اعلام و اخبار وفرق بين بين المسؤولتين سواء كان في الحال موجودا يتوجه

الخطاب اليه او لم يكن وهو اختيار ابي بكر الباقياني - 00:04:28

وذلك لأن اوامر الشرع في موضوعها ملزمة لا معلمة من غير الزام. لا يعرف بالشرع الا امر الاجابة. هذا الاصل فيه واذا كان كذلك حينئذ يقول هو مكلف. هل التكليف من حيث هو من حيث الجنس؟ هل هو اخبار ام انه من جهة - 00:04:46
الامر يكون امر ايجاب لا شك انه الثاني. اذا ليس عندنا في الشرع ما يكون من الاوامر من جهة التكليف وعدمه الا امر الالزام ولذلك عللوا هذا القول بكونه - 00:05:06

لان اوامر الشرع في موضوعها ملزمة لا معلمة من غير الزام. وهذا المراد به التكليف على جهة العموم فاذا قيل مكلف معناه يجب عليه. اذا في الجملة هو واجب عليه بقطع النظر عن افراد التكليف. منه ما هو مكرر ومنه ما هو مندوب ليس هذا المراد - 00:05:19
انما المراد هل هو مكلف ام لا؟ اذا اذا بلغ واستجتمع شرائط التكليف حينئذ توجه اليه الامر حينئذ يكون الاوامر ملزمة لا معلنة ومنهم من قال ان هذا الامر امر اعلام واخبار فقط ليس فيه الزام وانما اخبره الباري جل وعلا انه ان وجد بشرط - 00:05:39
التكليف حينئذ يكون الخطاب قد توجه اليه قال ومنهم من قال ان هذا الامر امر اعلام واخبار اذا كان كيف يكون؟ يعني اذا وجد وخلق كيف يكون؟ وليس بامر ايجاب والزام. فرارا من القول بامر ولا مأمور. اذا من قال - 00:06:01
بكونه اعلاما واخبار قال لانا لو قلنا بأنه امر حينئذ اقتضى ذلك ماذا؟ ان يوجد الامر ولا يوجد المأمور وهذا محال كما مررت معنا. والصحيح ما ذكرنا لان الاعلام المعدوم لا يصح - 00:06:21

وانما يعلم المواجه بالخطاب هذا الاصل. والاعلام المراد به الاخبار ويصبح الامر لمن ليس بحاضر ليبلغ ذلك اليه كما مر معنا قد يكتب اليه امرك اتق الله كذا ثم بعد ذلك يأتيه الخطاب هل هذا محال - 00:06:40

ليس محالا اذا هو موجود في في العرف ولان هذا القائل قد وافق ان الله سبحانه فيما لم يزل امرا ناهيا هذا بناء على ماذا؟ على مذهب الاشاعرة. والا عندنا ان الكلام اذلي نوعي حدث الاحاديث. حينئذ كونه متصلة - 00:06:58
الكلام هذا من جهة الجنس من جهة النوع هو اذلي ما يعبر عنه بالقديم. واما احاد الامر احاد النهي فهي حادثة. حينئذ يقول امر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا. عندهم امر قبل خلقه. وهذا هذا باطل لانه مبني على - 00:07:18

انكار ماذا؟ على جعل احاد الكلام قديمة. على جعل احاد الكلام قديم كالنوع. هذا ان سلموا بأنه يتتنوع وثم قوله اننا شاعرة كما يأتي في محله ان شاء الله تعالى - 00:07:37

ولان هذا القائل قد وافق ان الله سبحانه فيما لم يزل امرا ناهيا ولا مخاطب. اذا يسمى امرا ناهيا ولا مخاطب. اذا يسمى بذلك اذا يسمى بكونه امرا قال في البحر والقائلون بجواز امر معدوم اختلقو كما قاله القاضي ابو بكر - 00:07:52

فذهب الفقهاء الى ان الامر قبل وجود المأمور امر انذار واعلام ان الامر قبل وجود المأمور امر انذار واعلان. وليس بامر ايجاب على الحقيقة. وذهب المحققون الى انه امر ايجاب على شرط - 00:08:12

بالوجود فانما يتحاشى من الايجابي يعني القائل يلزم مثله في الاعلام. وكما يتعمد الزام المعدوم شيئاً يتغدر اعلامه يعني اذا فر من كونه لا يقال بأنه امر ايجاب فر من كونه يوجد امر ولا مأمور - 00:08:30

ذلك اذا كان خبرا حينئذ يوجد ماذا؟ مخبر ولا ولا مخبر. اذا ما فر منه وقع وقع فيه. هذا ما يتعلق بهذه المسألة. ثم قال رحمة الله تعالى بعد ذلك - 00:08:51

ان اقتضى الخطاب فعلا ملزوم فواجب او لا فندب او جزم تركا فتحريم والا وورد نهي به خص فكره او فقد فضد لولا واذا مخير اباحة وحدها قد قرر هذا شروع منه في تقسيم احكام - 00:09:06

شرع ومر معنا ان الحكم هو خطاب الشرع حينئذ اراد بهذا ان يتمم الحد كل ما مر معنا هو تتميم للحج شرح لمحتزرات الحج. سبق ان الحكم مصدر قولك حكم بينهم يحكم حكما اذا قضى ومعناه في اللغة المنع والقضاء واليه يرجع تراكيب مادة - 00:09:30
او اكتنها تدور حول المنع والقضاء. اذا المادة هذه تدور على هذين المعنيين اما المنع واما القضاء. ولذلك سمي القاضي قاضيا لماذا سمى القاضي حاكما لانه يمنع يمنع من ماذا؟ من غير الحق ان يقال او لمنعه الخصوم من التظلم لمنع - 00:09:55

الخصوصة من من التظالم. وسميت هذه المعانى التي معنا هنا الوجوب والحظوظ وغيرها احكاما. لأن معنى المنع موجود فيها الحظر والوجوب سميت احكاما لكون المعنى هذا المنع موجود فيها او موجود فيها - [00:10:21](#)

واما الحكم الشرعي في اصطلاح الاصوليين فهو كما مر خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف وان زدت بالاقتضاء او الوضع او التخيير من اجل ادخال النوعين اتى او حسب. لكن يحذف قوله من حيث انه مكلى - [00:10:41](#)

اذا قيل من حيث انه مكلف حينئذ دخل فيه الاقتضاء والتخيير والوضع وهو كذلك. فاذا حذفت قوله من حيث انه مكلف حينئذ يحتاج الى هذه الزيادة والاقتضاء او التخيير او الوضع مروي تفصيل ذلك في اوائل الكتاب. ونظر الاصوليين كما مر بتعریف الحكم الشرعي هو باعتبار مصدره - [00:11:05](#)

اعتبار المصدر يعني المتكلم. مصدر محل صدور الشيء محل صدور الحكم الشرعي من؟ الله عز وجل. اذا النظر او الكلام هنا باعتبار قائمه يسمى حكما وكذلك باعتبار المتعلق به. حينئذ يسمى حكما لكن عند الاصوليين على جهة الخصوص يكاد يكون محل اطباقي الا - [00:11:29](#)

نزل قليل ان الحكم الشرعي عندهم باعتبار مصدره باعتبار المصدر ولكن ان استعملوا بعض ما يتعلق بفعل المكلف واطلقوه على حكم الشرع الذي هو باعتبار المصدر فهو من باب التوسيع ومجاري. واما العصر فهو غير صالح لذلك. كلها صحيحة. فمن سيأتي لكن من حيث التحرير. تحرير المصطلح - [00:11:50](#)

يقال حكم الشرع عند الاصوليين المراد به باعتبار مصدره وهو الله عز وجل اذا يكون حينئذ الحكم صفة له اذا كان باعتبار المصدر والحكم عن اذن يكون ماذا؟ يكون صفة لهم. ولذلك اذا قيل الايجاب هذا حكم الشارع حكم الله تعالى - [00:12:17](#) هو صفة للخطاب نفسه اقيموا الصلاة ذات اللفظ والمعنى يسمى ماذا؟ يسمى ايجابا اذا باعتبار المصدر بهذا التعريف. وعند الفقهاء الحكم هو مدلول خطاب الشرع واثره. مدلول خطاب الشرع واثره. يعني - [00:12:39](#)

ها باعتبار اللفظ لكن لا باعتبار ذاته المصدر وانما باعتبار كونه متعلقا بفعل المكلف. فقوله اقم الصلاة باعتبار ذاته باعتبار المصدر ايجاب. باعتبار كون المخاطب هنا العبد حينئذ يسمى ماذا؟ يسمى مذولا واثرا - [00:13:00](#)

وهو وجوب الصلاة وهم مختلفان بالاعتبار متحdan بالذات. متحدان بالذات يعني اللفظ واحد. اقم الصلاة. لكن باعتبار اضافته الى الباري فهو ايجاب. وباعتبار اضافته للعبد فهو واجب. واما الواجب فهو صفة فعل العبد. فرق بين الانواع الثلاثة - [00:13:22](#) اذا فرق بين الحكم الشرعي عند الاصوليين والحكم الشرعي عند الفقهاء عند الاصوليين خطاب الله ذاتهم وعند الفقهاء مدلول خطاب الشرع فرق بين النوعين. ونظر الفقهاء باعتبار متعلقه وهو فعل العبد. فعل - [00:13:44](#)

العبد قال الامام احمد الحكم الشرعي خطاب الشرع وقوله يعني وافق الاصوليين هذا الظاهر. وان حمله الحنابل على انه موافق لقول الفقهاء. قال خطاب الشرع وقوله قول الذي واللفظ والمعنى والخطاب الذي هو اللفظ والمعنى هذا تعريف حكم الشرع عند الامام احمد حينئذ دل على انه اختار طريقة الاصوليين - [00:14:03](#)

كان ذلك كان مشهورا في زمانهم لكن هذا الظاهر انه ان صحت هذه النسبة اليه من تعريف الحكم الشرعي بأنه خطاب الشرع وقوله حينئذ يكون ذهب مذهب الاصوليين ومراده ما وقع به الخطاب اي مدلوله وهو الايجاب والتحريم والاحلال وهو صفة الحكم. هكذا شرحه فيه بالتحvier ولكن هذا - [00:14:29](#)

لا يوافق. ظاهر كلام الامام احمد رحمة الله تعالى. اذا قال خطاب الشرع وقوله اذا ذاته التفسير بالمدلول حمله على مذهب الفقهاء هذا فيه شيء من من التعسف لانه مخالف لظاهر النص مراده ما - [00:14:52](#)

وقد به الخطاب ما وقع به الخطاب يعني مدلول الخطاب حينئذ يكون قد فسر الخطاب بمعنى المخاطب به. وفسر القول بمعنى اطلاق المصدر في المحنين موضعين بمعنى الاسم المفعول وهذا مجاز فلا يعدل اليه الا - [00:15:10](#)

الا بقرينة وليس ثمة قرينة تدل على ان هذا مراد الامام احمد رحمة الله تعالى. قال فهو عند الامام احمد مدلول خطاب الشرع. وهذا فيه نظر والظاهر ان الامام احمد اراد بزيادة وقوله على خطاب الشرع التأكيد من باب عطف العام على الخاص. لأن كل خطاب قول

فكل قول خطابا كمن مر معنا في اوائل الكتاب اذا تقرر ذلك فالحكم عند الاصوليين نفس خطاب الله تعالى الايجاب مثلا هو نفس قول الله تعالى اقم الصلاة. نفس اللفظ - 00:15:49

اقم الصلاة هو هو الحكم الشرع عند الاصوليين. وليس الفعل صفة من القول يعني ليس داخلا في القول الفعل منفك الفعل الذي تتعلق به الخطاب حينئذ يقول هذا منفك عن الخطاب ولذلك نقول التعريف خطاب الله المتعلق -

00:16:08

بفعل المكلف. اذا عندنا متعلق وعندنا متعلق به. المتعلق هو هو الخطاب المتعلق به هو فعل مكلف. وليس فعل مكلف صفة من من الخطاب بل هو منفك مغاير عنه. فدل - 00:16:32

على ان ثمة مفاصلة بينه بين النوعين وليس الفعل صفة من القول اذا القول متعلق نعم اذا القول متعلق بالمدعوم. قول متعلق بالمدعوم. لأن من شرط صحة التكليف الفعل مدعوما - 00:16:49

لا يصح ان يكلف الا بشيء مدعوم. حينئذ اقم الصلاة تتعلق بقول تعلم بي بشيء مدعوم الذي هو الصلاة لم تكن ثم كانت. حينئذ لم يفعل الصلاة ثم امر بها اقم الصلاة ثم احدث الصلاة - 00:17:12

اذا تعلق بفعل المكلف لكنه لم يكن ذلك الفعل موجودا. حينئذ يكون المتعلق نتعلق بماذا؟ بمدعوم واضح قال اذا القول متعلق بالمدعوم وهو فعل الصلاة بالمثال المذكور. واذا كان الفعل مدعوما لأن من شرط صحة التكليف مكلف به - 00:17:30

ان يكون المكلف به مدعوما. اما من خوطب بالصلاه فادي الصلاه حينئذ انقطع عنه خطاب فلا يقال بأنه مكلف بصلة العشاء مثلا كما لو لو صلى لماذا؟ لانه قد اوقعها قد حصلت وتحصيل الحال هذا محال - 00:17:51

فلابد من ان يكون الفعل مدعوما ثم يتعلق به الخطاب فصفته المتأخرة عنه اولى بالعدم اذا كان الفعل مدعوما وصفته المتأخرة عنه اولى بالعدم الذي هو الايجاب - 00:18:09

صفة الفعل ماذا عندنا ايجاب ووجوب وواجب لذلك صفة الفعل الذي هو الواجب. اذا كان اذا كان الفعل مدعوما فصفته ها من باب اولى اذا كل منها يعتبر مدعوما لم يكن ثم بعد ذلك كان - 00:18:28

والحكم وهو الايجاب مثلا له تعلق بفعل المكلف وان كان مدعوما بل بل الاعدام شرط في صحة التكليف كما مر بالنظر الى نفسه التي هي صفة الله يسمى ايجابا. الذي اقم الصلاة. وبالنظر الى ما تعلق به. وهو - 00:18:49

وفعل المكلف يسمى وجوبا. حينئذ نقول هما متضادان بالذات مختلفان بالاعتبار بالاعتبار يعني بالنظر اذا نظرت اليه واظفته واستدته الى شيء اختلف عما لو سنته الى شيء اخر. اقم الصلاة لنا فيه نظران - 00:19:09

نظر باضافته الى قائله المتكلم به وهو الله عز وجل نسميه ايجابا وهو الحكم الشرعي عند الاصوليين. نظر باعتبار ماذا؟ باعتبار المتعلق به وهو فعل مكلف. فنقول اقم الصلاة تعلق بفعل المكلف - 00:19:31

نسميه ماذا؟ نسميه وجوبا. الصلاة فعل مكلف بالذات قيامه وقعوده وجلوسه. نقول هذا ماذا؟ يسمى فواجبا. فالواجب صفة لفعل المكلف. والوجوب مدلول الخطاب. والايجاب ذات الخطاب. باعتبار ماذا؟ باعتبار مصدره. فهما متضادان بالذات مختلفان - 00:19:47

بالاعتبار يعني بالنظر. ولهذا ترى المحققين تارة يعرفون الايجاب. وتارة يعرفون الوجوب نظرا الى الاعتبار نظري لا الى الاعتبارات.

اما الواجب هذا يعتبر من المجاز البعيد الذي يذكره كثير من من الاوصليين في المختصرات لكنه من اجل التسهيل على على الطالب وللاصال ان يعرف اما الاجابة والوجوب. لأن كل من - 00:20:14

ثم متعلق باللفظ الذي هو الخطاب. اما الواجب هذا ليس متعلقا بالخطاب. انما هو وصف للفعل. ليس وصف للكلام اما وصف الكلام فاما ايجاب او وجوب. واضح هذا؟ الايجاب والوجوب وصف للخطاب نفسه - 00:20:40

الايصال باعتبار المصدر والوجوب باعتبار المدلول المدلول الخطاب لأن مدلول الخطاب هو داخل في في مفهوم الخطاب لأن الخطاب المراد به ماذا لفظ والمعنى على ما قلناه على مذهب اهل السنة والجماعة. اما الواجب فهو صفة فعل المكلف منفك عن النص -

تماما وهذا يدل على ان ذكر الواجب وارادة الايجاب او الوجوب هذا فيه شيء من من بعد. هذا حاصل كلام القاضي عضد الدين وهذا الذي قاله انما هو كالجواب عن الاعتراض بقولهم المقصود في تعريف الحكم تعريف المصطلح بين الفقهاء لان - 00:21:17
لانه المأخذ من تعريف الفقه وهو ليس نفس الخطام بل ما ثبت بالخطاب كالوجب والحرمة عن صفة فعل يعني هذا يجاب بناء على انه اذا اردنا ان نعرف الحكم الذي اخذ قيادا في تعريف - 00:21:37

فهي العلم بالاحكام الشرعية حينئذ اذا عرفنا الفقه فالانسب ان نذكر تعريف الفقهاء وليس الانسب ان نذكر تعريف الاصوليين. لماذا؟
لان البحث هنا في الفقه انما هو باعتبار نظر الفقهاء. لان - 00:21:57

الاصول هو في الادلة وما تدل عليه الادلة العامة الاصول كتاب وسنة واجماع وقياس ثم وجوه الدلالة من هذه الادلة على لا ثبوت الاحكام هذا بحث الوصول فقط. واما بحث الفقيه فانما ينظر في افعال المكلفين افعال العباد. من حيث ماذا - 00:22:15
من حيث كونه يميز بين الفعل الواجب والفعل المندوب والفعل المحرم والفعل المكروه والفعل المباح فيثبت الاحكام الشرعية التي يأخذها من الاصوليين يثبتتها على هذه الافعال. فيقول هذا فعلك واجب وهذا الى اخره. ولا علاقة له بالادلة. واما نظر الاصول فهو فيه - 00:22:38

ادلة ولا علاقة له بافعال المكلفين. حينئذ افترقا من حيث الموضوع. فموضوع وصول الفقه الادلة الاجمالية كما مر معنا واما موضوع الفقه فالنظر في افعال العباد او افعال المكلفين. حينئذ اذا اردنا ان نعرف الحكم الشرعي الذي هو - 00:23:01
الذي هو قيد في مفهوم الفقه. فالان سبق ان نأتي بتعريف الحكم الشرعي عند الفقهاء. قال البرماوي وغيره لما كان كثير من العلماء يتسامرون باطلاق اسم نوع الحكم على متعلقه من الفعل وعكسه - 00:23:21

يعني توسعوا لما قرروا هذه الاصول السابقة توسعوا في اطلاق الايجاب على الوجوب والوجوب على الايجاب والايجاب على الواجب اجب على الايجاب اذا فيه شيء من من التوسيع. لكن اذا اطلق - 00:23:42

الايجاب على الواجب. حينئذ يكون التوسل من حيث ماذا؟ اطلاق نوع من انواع الحكم. الذي هو الايجاب على متعلقه. الذي هو فعل مكلف وبالعكس فيكون حينئذ اذا اطلق الواجب مرادا به الايجاب اطلق ما تعلق ب فعل المكلف على نوع من من الحكم - 00:23:57

اذا كل منهما يتتوسع فيه فيطلق على الآخر. قال لما كان كثير من العلماء يتسامرون باطلاق اسم نوع الحكم كالايجابي مثلا نوع الحكم لان الحكم انواع على متعلقه من الفعل وعكسه اي اطلاق المتعلق على نوع الحكم فيقولون الحكم اما واجب - 00:24:17
او مندوب الى اخره اما واجب او مندوب الى اخره هذا باعتبار ماذا اطلاق المتعلق بالفعل على نوع الحكم لان الواجب هذا ليس هو الحكم ليس هو الحكم انما هو متعلق بفعل مكلف. فاطلق ما يختص بفعل المكلف على نوع الحكم الذي هو - 00:24:42
او المندوب اطلقه مرادا به الندم ويقولون في الفعل انه ايجاب او ندب الى اخره. فاطلقوا نوع الحكم على ها على نفس الفعل على نفس الفعل. لما كان كذلك تعرضت للفرق بينهما بحسب الحقيقة - 00:25:07

وان الواجب ما تعلق به الايجاب اذا الواجب ما تعلق به الايجاب وهو كذلك يعني فعل تعلق به حكم وهو الايجاب. حينئذ يوصف الفعل بماذا؟ بكونه واجبا. ولذلك تقول زيد صلي - 00:25:28

فعل واجبا ولا تقول زيد صلي فعل ايجابا. او وجوبا. صحيح هذا التعبير زيد صلي فعل واجبا. يقول بفعل الواجبات ويترك المنهيات مكريوهات والمحرمات. ولا تقل يفعل ماذا الايجاب والوجوب؟ لان هذا لا يفعل. انما يفعل ماذا؟ الصلاة التي يواجبها - 00:25:48
اذا الصلاة فعل للمكلف. فتوصف حينئذ بكونها واجبا. واما الايجاب والوجوب فهذان وصفان ل كلام ذاته وان الواجب ما تعلق به الايجاب والمندوب ما تعلق به الندب الى اخره. فيصاغ لكل فعل من الحكم الذي تعلق به - 00:26:11

اسم يصاغ لكل فعل يفعله العبد من افعال العباد. من الحكم الذي تعلق به اسم يحصل به الاعلام والتمييز عن بقية الافعال. فيقال للفعل الذي تعلق به الايجابي قالوا موجب اسم مفعول - 00:26:33

وواجب لانه مطابع لاوجب وكذلك يقال في البقية. ان تعلق الايجاب بفعل حينئذ نقول الفعل واجب وان تعلق الندب بفعل نقول الفعل مندوب. وان تعلق التحرير بفعل نقول الفعل محروم. وان تعلق تلك - [00:26:54](#)

تراها بفعل نقول الفعل مكروه وان تعلقت الاباحة بفعل نقول الفعل مباح اذا فرق بين النوعين فالملزم هو الايجاب. والمتعلق به هو فعل مكفل. ولكل منها اسم خاص يختص به - [00:27:16](#)

دون دون غيره. قال الزركشي في البحر علم من تعريف الحكم بالتعلق بفعل المكفل ان الاحكام لا تتعلق بالاعيان اذا قلنا التعريف خطاب الله المتعلق بفعل مكفل اذا الاعيان هل تتعلق بها الاحكام ام لا - [00:27:36](#)

نحن قد خصصنا التعليق فعل مكفل. يلزم منه ان الاعيان لا تتعلق بها الاحكام. لا تتعلق وبها الاحكام. واذا كان كذلك حينئذ نقول ثم فرق بين فعل المكفل وبين بين الاعيان. فمحل - [00:27:59](#)

الاحكام الشرعية هو افعال افعال المكلفين. واما الاعيان كالميته والام ونحوها نقول هذا ليس محلها في الحكم الشرعي. قالوا وسيأتي ان شاء الله تعالى في باب المجمل ان نحو حرمت عليكم امهاتكم. قالوا ام هذه - [00:28:19](#)

في عين ليست بفعل لمكفل. اذا هل يتعلق بها التحرير؟ قالوا لا اذا لابد من ماذا؟ لابد من التقدير. حرمت عليكم امهاتكم. يعني النظر سالم المجالسة المس جماع النكاح هذا محتمل فصار مجملة. حينئذ لابد من من شيء يقدر مناسب للمقام. يقول حرم - [00:28:39](#)

عليكم امهاتكم على النكاح فيحرم علاء على المرء نكاح امه. فهو من باب الحذف بقرينة دالة العقل ان الاحكام انما تتعلق بالافعال دون دون الاعيان. قال ولكن هذا ليس متفقا عليه - [00:29:05](#)

يعني كون الاحكام لا تتعلق بالاعيان اما تعلقها بافعال المكلفين فهو محل وفاق اما هل تتعلق بالاعيان او لا؟ هذا محل خلافه. ولذلك لما قال بانها تتعلق بافعال المكلفين ولا تتعلق بالاعيان. قال ولكن - [00:29:24](#)

ان هذا ليس متفقا عليهم فقد ذهب جمع من الحنفية الى ان الحكم يتعلق بالعين كما يتعلق بالفعل يعني. اذا سوى بين هذا المذهب الاول سووا بين الفعل والعين. في ان كلها منها يعتبر ماذا؟ يعتبر متعلقا للحكم الشرعي. فكما ان الحكم - [00:29:42](#)

الشرع يتعلق بافعال المكلفين. كذلك يتعلق بالاعياد وقد ذهب جمع من الحنفية الى ان الحكم يتعلق بالعين كما يتعلق بالفعل ومنع حرمة العين خروجها من ان تكون لا محل للفعل شرعا - [00:30:05](#)

كما ان حرمة الفعل خروج من الاعيان شرعا بمعنى ان المراد بالخروج هنا خروج شرعي وليس خروجا حسبيا. وان المراقب انصباب الحكم على العين هو باعتبار الشرع لا باعتبار - [00:30:27](#)

ولذلك قيد الكل في الموضعين بكونه شرعيا. ومعنى حرمة العين كون العين محمرة حرمت عليكم الميتة. ما المراد خروجها من ان تكون محل للفعل فلا يتناولها ولا يأكلها الى اخره لكن لو قيل بهذا المعنى حينئذ - [00:30:47](#)

لا لا يكون لا يكون الحكم منصبا على العين. وإنما فيه شيء من التأويل. فإذا قيل حرمت عليكم الميتة يعني ماذا؟ انها خرجت من افعال المكلفين. حينئذ ردها الى فعل المكفل بهذا المعنى. يعني كونها خرجت عن فعل مكفل يعني لا يتعلق بها ماذا؟ لا اكل ولا ولا ما [00:31:07](#)

يمكن ان يصنع من من الميتة. اذا رد هذا المعنى الى فعل المكفل. فما فما الفائدة من كون جعل الحكم يتعلق بالعين كما تعلق بالفعل اذا فسر تعلق الحكم بالعين عدم دخولها في فعل مكفل. هل فيه فائدة؟ لا فائدة. اذا نقول - [00:31:30](#)

ما ذكره عن بعض الاحناف فيه شيء من النظر بمعنى انه ماذا؟ اذا كان مآلاته ان يرد ويفسر بفعل المكفل كونه خرج عن فعل المكفل اذا نقول النتيجة ان الافعال هي محل التعلق وما عداه فلا ولذلك - [00:31:50](#)

ومعنى حرمة العين حرمة العين اذا تعلق التحرير بالعين مثال هذا حرمت عليكم امهاتكم اذا ما معنى حرمت عليكم امهاتكم تعلق الحكم هنا بالعين ولا اشكال فيه معناه خروجها اي هذه العين من ان تكون محل للفعل - [00:32:10](#)

محلا للفعل يعني لا يتعلق بها فعل من افعال المكلفين. اذا رجع الى افعال المكلفين وجعله ماذا؟ جعله شرعا كما ان حرمة الفعل خروج من الاعيان شرعا. حرمة الفعل يعني هذا الفعل حرام. اذا خرج - [00:32:30](#)

ذلك الفعل عن ان يتصل بـ اي عين كانت من الاعيان. اذا رد كل منها الى الى الآخر وهذا فيه شيء من من التكليف فالصواب ان يقال انما تتعلق بالافعال ولشيخ الاسلام كلام يأتي ظاهره انها تتعلق به بالاعياد لكن تفسر بماذا؟ بالفعل - 00:32:50

تفسر بالفعل لان الخطاب هنا متعلق بالمكلف وهذه لا تناطب اصلا لـ الميـة ولا لـ الخـمـر ولا لـ الـاـمـ من حيث كون الـبـنـ يـنـكـحـهـاـ اوـ لاـ والـاـصـلـ انـهـاـ لاـ تـخـاطـبـ - 00:33:10

فـاـذـاـ كانـ كـذـلـكـ فـمـحـلـ الـخـطـابـ هـوـ مـنـ يـفـهـمـ وـيـعـقـلـ وـاـذـاـ كـانـ كـذـلـكـ انـحـصـرـ الـخـطـابـ وـالـتـوـجـهـ فـيـ الـاحـکـامـ الـشـرـعـیـةـ الـىـ الـمـكـلـفـینـ دونـ دـوـنـ الـاعـیـاـنـ.ـ قـالـ وـذـکـرـ صـاحـبـ الـمـیـزـانـ مـنـ الـحـنـفـیـةـ - 00:33:25

اـنـ الـحـلـ وـالـحـرـمـةـ اـذـاـ اـضـيـفـاـ الـىـ الـاعـیـاـنـ فـهـيـ اوـصـافـ لهاـ تـكـوـنـ اوـصـافـاـ لـالـفـعـالـ فـيـ قـوـلـ الـحـنـفـیـةـ خـلـافـةـ لـالـمـعـتـزـلـةـ وـهـذـاـ قـوـلـ اـخـرـ منـسـوـبـ لـيـ لـلـحـنـفـیـةـ.ـ حـيـنـئـذـ نـقـوـلـ اـذـاـ اـظـيـفـتـ الـاحـکـامـ الـىـ الـاعـیـاـنـ صـارـتـ اوـصـافـاـ لـهـاـ - 00:33:39

اـلـكـنـ باـعـتـبـارـ ماـذـاـ هـذـاـ فـيـ شـيـءـ مـنـ الـأـجـمـالـ.ـ هـلـ باـعـتـبـارـ كـوـنـ الـمـيـةـ حـرـمـتـ وـاتـصـفـتـ بـالـحـكـمـ الشـرـعـیـ اوـ انـ هـذـهـ الـعـيـنـ الـتـيـ هيـ الـمـيـةـ خـرـجـتـ عـنـ فـعـلـ الـمـكـلـفـ فـلـاـ يـتـعـلـقـ بـهـاـ فـعـلـ مـكـلـفـ اـنـ كـانـ الثـانـيـ فـرـجـعـ الـىـ الـمـذـہـ - 00:34:04

اـلـاـولـ وـاـنـ كـانـ الـاـولـ فـيـحـتـاجـ لـمـيـزـ تـفـصـيـلـ وـلـيـسـ ثـمـ مـاـ يـوـضـحـ ذـلـكـ.ـ قـالـ وـاـنـماـ انـكـرـتـ الـمـعـتـزـلـةـ اـضـافـةـ التـحـرـيـمـ الـىـ الـاعـیـاـنـ اـذـاـ هـذـاـ مـذـہـ بـ مـعـتـزـلـاـ.ـ لـهـاـ يـلـزـمـهـمـ نـسـبـةـ خـلـقـ الـقـبـیـحـ الـىـ اللـهـ - 00:34:25

وـتـعـالـىـ اـذـاـ قـيـلـ بـكـوـنـ الـمـيـةـ حـرـامـ حـيـنـئـذـ اـضـفـنـاـ التـحـرـيـمـ الـىـ الـعـيـنـ وـالـتـحـرـيـمـ يـسـتـلـزـمـ التـقـبـیـحـ اـذـاـ هـذـهـ الـمـيـةـ خـلـقـهاـ قـبـیـحـ وـرـجـعـ ماـذـاـ الـىـ نـسـبـةـ الـقـبـیـحـ الـىـ فـعـلـ اللـهـ تـعـالـىـ وـهـذـاـ مـحـالـ.ـ اـذـاـ لـاـ تـنـسـبـ - 00:34:43

الـاـحـکـامـ الـشـرـعـیـةـ الـىـ الـاعـیـاـنـ.ـ وـهـذـاـ فـيـ خـلـلـ لـهـاـ يـلـزـمـهـمـ نـسـبـةـ خـلـقـ الـقـبـیـحـ الـىـ اللـهـ تـعـالـىـ.ـ فـالـلـهـ تـعـالـىـ يـخـلـقـ الـحـسـنـ وـيـخـلـقـ الـقـبـیـحـ لـكـنـ باـعـتـبـارـ فـعـلـهـ لـاـ يـكـوـنـ قـبـیـحـاـ.ـ وـاـنـماـ يـكـوـنـ - 00:35:05

باـعـتـبـارـ ماـذـاـ اـهـ باـعـتـبـارـ الـمـفـعـولـ اوـ الـمـقـضـيـ كـمـاـ هوـ الشـأـنـ فـيـ بـابـ الـقـدـرـ خـيـرـهـ وـشـرـهـ.ـ قـالـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـالـشـرـ لـيـسـ الـيـكـ اذاـ الشـرـ يـعـتـبـرـ ماـذـاـ فـيـ الـمـفـعـولـ.ـ لـيـسـ بـالـفـعـلـ لـيـسـ بـالـقـضـاءـ اـنـمـاـ هوـ فـيـ الـمـقـضـيـ.ـ اـذـاـ لـيـسـ فـيـ الـخـلـقـ ماـ هوـ قـبـیـحـ.ـ وـاـنـماـ - 00:35:20

يـكـوـنـ فـيـ الـمـخـلـوقـ هـذـاـ لـاـ اـشـكـالـ فـيـهـ.ـ اـبـلـيـسـ هـذـاـ قـبـیـحـ.ـ لـكـنـ باـعـتـبـارـ ماـذـاـ باـعـتـبـارـ ماـ يـتـعـلـقـ بـاـفـعـالـ الـمـكـلـفـيـنـ لـاـ يـلـزـمـهـمـ نـسـبـةـ خـلـقـ الـقـبـیـحـ الـىـ اللـهـ تـعـالـىـ بـنـاءـ عـلـىـ انـ كـلـ مـحـرـمـ قـبـیـحـ وـهـوـ كـذـلـكـ صـوـابـ اـنـ كـلـ مـحـرـمـ قـبـیـحـ وـلـاـ - 00:35:42

الـزـمـواـ مـنـ اـضـافـةـ وـلـاـ يـلـزـمـ مـنـ اـضـافـةـ الـاعـیـاـنـ اوـ الـاـحـکـامـ الـىـ الـاعـیـاـنـ انـ يـكـوـنـ فـيـ خـلـلـ عـقـدـيـ.ـ وـهـذـاـ لـاـ يـلـزـمـ مـنـهـ لـكـنـ نـحـتـاجـ هـلـ ثـبـتـ اوـ لـاـ فـقـطـ؟ـ اـمـاـ لـوـ لـوـ صـحـ فـلـاـ اـشـكـالـ فـيـهـ.ـ وـابـنـ تـیـمـیـةـ یـمـیـلـ الـىـ هـذـاـ - 00:36:02

وـذـکـرـ صـاحـبـ الـاسـرـاـرـ مـنـهـ اـنـ الـحـلـ وـالـحـرـمـةـ مـعـاـ اـذـاـ كـانـ لـمـعـنـىـ فـيـ الـعـيـنـ اـظـيـفـ الـيـهـ.ـ لـانـهاـ نـسـبـةـ كـمـاـ يـقـالـ جـرـیـ الـمـیـزـابـ یـعـنـیـ الـاظـافـةـ اـظـافـةـ الـاـحـکـامـ الـىـ الـاعـیـاـنـ اـمـاـ لـكـوـنـهـاـ مـنـ حـيـثـ هـيـ ذـاتـ تـكـوـنـ مـتـصـفـةـ بـمـاـ دـلـ عـلـيـهـ الـحـكـمـ الشـرـعـیـ اوـ باـعـتـبـارـ النـسـبـةـ وـالـاـضـافـةـ - 00:36:18

باـعـتـبـارـ النـسـبـةـ وـالـاـضـافـةـ كـقـوـلـهـ ماـذـاـ جـرـیـ الـمـیـزـابـ یـعـنـیـ جـرـیـ الـمـاءـ فـيـ الـمـیـزـابـ نـزـابـ لـمـ يـجـرـیـ اوـ لـاـ هـذـاـ مـجـازـ سـنـادـیـ جـرـیـ الـمـیـزـابـ هلـ الـمـیـزـابـ جـرـیـ؟ـ لـاـ لـمـ يـجـرـیـ.ـ حـرـمـتـ عـلـیـکـمـ الـمـيـةـ.ـ هـلـ الـمـيـةـ حـرـامـ؟ـ لـاـ وـاـنـماـ حـرـمـ ماـذـاـ اـكـلـهـاـ - 00:36:46

اـذـاـ رـدـهـ الـىـ القـوـلـ الـا~و~لـ.ـ وـقـالـ حـرـمـتـ الـمـيـةـ لـا~نـ تـحـرـيمـهـا~ لـمـعـنـىـ فـيـهـ.ـ وـهـوـ كـذـلـكـ بـمـعـنـىـ فـيـهـ وـلـاـ يـقـالـ حـرـمـتـ لـا~n حـرـمـتـهـا~ اـحـترـامـ الـمـالـكـ.ـ يـعـنـيـ يـقـالـ حـرـمـتـ وـلـاـ يـقـالـ حـرـمـتـ.ـ هـذـاـ كـذـلـكـ تـفـرـيقـ فـيـهـ شـيـءـ مـنـ التـكـلـفـ - 00:37:07

وـمـثـلـ هـذـهـ الـمـسـائـلـ قـدـ يـصـعـبـ اـحـيـاـنـاـ تـصـورـهـا~ لـا~نـ فـيـهـ شـيـئـاـ مـنـ بـنـاءـ هـذـهـ الـفـرـوـعـ عـلـىـ اـصـوـلـ مـعـتـقـدـ عـنـهـمـ.ـ اـذـاـ كـذـلـكـ حـيـنـئـذـ نـقـوـلـ نـرـجـعـ الـىـ الـاـصـلـ وـهـوـ اـنـ الـاـحـکـامـ الـشـرـعـیـ الـاـصـلـ فـيـهـ اـنـهـ مـتـعـلـقـ بـاـفـعـالـ الـمـكـلـفـيـنـ.ـ اوـلـاـ - 00:37:29

لـاـنـ الـحـكـمـ الشـرـعـیـ الـذـیـ وـالـخـطـابـ اـنـمـاـ يـتـوـجـهـ الـىـ الـمـكـلـفـ هـوـ الـذـیـ يـقـالـ لـهـ وـجـبـ عـلـیـکـ كـذـاـ وـحـرـمـ عـلـیـکـ كـذـاـ.ـ وـاـنـماـ الـاعـیـاـنـ فـانـ كـانـتـ فـيـهـ اـسـبـابـ وـمـقـضـيـاتـ لـتـحـرـيمـ وـالـایـجـابـيـ وـنـحـوـ ذـلـكـ لـكـنـ لـاـ يـلـزـمـ مـنـهـ اـنـ تـظـافـ الـاـحـکـامـ الـىـ الـاـحـکـامـ - 00:37:49

اـمـ مـعـلـلـةـ حـرـمـتـ عـلـیـکـمـ الـمـيـةـ لـمـاـذـاـ لـخـبـثـهـاـ.ـ اـذـاـ كـوـنـهـاـ خـبـثـةـ اـسـتـلـزـمـ ماـذـاـ تـحـرـيمـ.ـ لـكـنـ لـاـ يـلـزـمـ مـنـ ذـلـكـ اـسـنـادـ تـحـرـيمـ الـىـ ذـاتـ الـعـيـنـ.

وانما هو وصف لي لفعل مكلف. واما هي فلا فلا تخاطب. خطاب الله المتعلق بفعل مكلف. اذا على اصله - 00:38:09

فيكون حينئذ فيه احترازا عن عن الاعيان. ولو اسند في موضع ما التحرير او الايجاب الى العين يقول الى ماذ الى الفعل اول الى الى الفعل لانه لا فائدة من ان يقال الميت حرام ثم بعد ذلك ما النتيجة؟ يحرم عليك التلبس بها باي - 00:38:29

في وجه من الوجوه اذا رجع الى فعل مكلف. وقل ذلك في في سائر ما يمثل له بالاعياد. فحصل في تعليق الاحكام بالاعيان ثلاثة مذاهب وعنده المعتزلة الحكم الشرعي صفة للفعل المحكوم بأنه حلال او حرام او واجب. يعني المعتزلة - 00:38:49

ايرون تعلق الاحكام بالاعيان. لان لم لان لا يلزم ماذ؟ وصفها الحرام او المحرم بكونه قبيحا فحينئذ يضاف القبح الى فعل الله تعالى وخلقه وهذا باطل ففروا منه الى ماذ؟ الى انكار كون اذا ابکال كون - 00:39:11

احكام تتعلق بي بالاعيان. النتيجة صحيحة لكن الاصل باطل. النتيجة صحيحة والاصل باطل. ولذلك ينظر في الاقوال دائما. قد يكون القول صحيحا. لكن دليله فاسد. لا يصح قد يبنيه على على بدعتنا ولا عاصم بداعي وقد يبنيه على دليل في الجملة مقبول لكنه يكون ماذ؟ يكون ضعيفا فينظر في هذه المسألة - 00:39:31

وليس كل من بنى قوله على دليل فاسد دل على ان القول باطل. لانه قد يكون له دليل صحيح اخر كما مر معنا في خطاب المدعوم الاشاعرة يقولون بذلك واهل السنة يقولون بذلك والدلائل او القولان مبنيان على اصولين مختلفين. كذلك الشأن هنا لا - 00:39:56

نقول الاعيان ليست متعلقة للاحكام. والمعتزلة يقولون بذلك. هل اذا قلنا بذلك وافقنا المعتزلة؟ قلنا. ان كانت الموافقة فهي في الظاهر لا في الدليل وهو الوجوب والحرمة والحل. الذي هو وجوب الايجاب والتحليم والاحلال ومقتضاه - 00:40:16

فالحكم صفة ثابتة للفعل صفة ثابتة لي للفعل. والشرع كشفه بناء على ما مر معنا ان المعتزلة عنده مسألة الحسن والقبح العقليين عنده مسألة الحسن والقبح العقليين. يعني من حيث الوصف ومن حيث ما - 00:40:35

رتبا عليهم منه الثواب والعقاب. وافقناهم في الاول وخالفناهم في الثانية. اذا قالوا الشرع يأتي كاشف وليس موجبا انما كشف اذا الايجاب ثبت قبل الشرع والتحريم ثبت قبل الشرع. لكن الذي جاء يكشف هذا عن ذاك هو هو الشرع. فالشرع كاشف وليس بمثبت لى للحكم بل العقل هو - 00:40:59

الذى اثبت الاحكام كما يقولون في الحكم العقلي ان العقل كشفه. فعرف ما هو حسن في نفسه وقبيح في في نفسه هذا مذهب المعتزلة. وهو ان متعلق الحكم الشرعي هو الافعال فحسب. وهذا هو الظاهر. فاذا جاء ما يتعلق بالاعيان - 00:41:25

هم الذين قالوا بكونه يتعلق بالاعيان اولوه الى الفعل. لكن شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى له كلام في ظاهره قد يقول بان حكم الشرع يتعلق بالعين كذلك ما يتعلق الفعل. قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في كتابه قامت الدليل على ابطال التحليل قال - 00:41:45

فالتحريم الذي هو حكم الله والحرمة التي هي صفة لفعله. انظر شيخ الاسلام هنا وافق الاصولية لم يقل كما قال بعضهم هنا بانه يحتاج الى ماء الى تجديد يعني وقف على ما وقف عليه المعاصرون من كونه فيه خللا لكن لا يلزم من ذلك ماذ؟ ابطال الفن من من اصله بل ينظر - 00:42:05

فيه ثم بعد ذلك ما خالف الاصل الذي هو المعتقد بين ما خالف الفرع الصحيح حينئذ يبين كل منها ببطل. قال الاسلام في التحرير الذي هو حكم الله والحرمة التي هي صفة الفعل اذا وافق شيخ الاسلام بكون ماذ؟ بكون الحكم الذي هو - 00:42:31

والتحريم هذا وصف للقرآن كلام الله تعالى. وان الحرمة والمحرم بمعنى واحد انه صفة لفعل مكلف. اذا نظر الى الى النص من جهتين. من جهة كونه مصدره الله تعالى. ومن جهة كونه متعلقا بفعل المكلف فلم ينazu في - 00:42:51

سواء جعلت اطافة او عينية اطافة نوعية اشاره الى قولين مذكورين على الاحناف اطافة يعني النسبة جرى الميزاب ورده كذلك الى افعال العباد يعني ذاتها عيني ذاتها بمعنى ان الاسناد يكون حقيقة. واما في الاول يكون ماذ؟ يكون مجازا. وكل منها مرده الى الى فعل مكلف - 00:43:13

قال والمقتضي للتحريم الذي هو علم الله المقتضي للتحريم هو علم الله لان ما ما من تحريم الا وهو لمفسدة هذه يعلم الله تعالى ببناء

عليها وبناء على ان احكام الباري جل وعلا الشرعية والكونية كلها معللة. هذا هو الحق - [00:43:37](#)

في هذه المسألة او اجماع الصحابة على ذلك ان افعال البار جل وعلا واحكامه الكونية والشرعية كلها معللة بمعنى انه لا يحكم الا لعلة. حينئذ علم بان هذا الشيء هذا العيب فيه خبث فيه مفسدة فحرمه. اذا التحرير تابع لماذا؟ لعلمه جل وعلا. علم فحرم علم - [00:43:59](#)

فحرم ثم هذا الذي هو عين فيه شيء مما يقتضي التحرير. حينئذ تكون الاحكام معللة ولا اشكال فيه. قال مقتضي للحرمة التي هي [00:44:23](#) الوصف الذي هو معلوم الله حتى يضيف الحكم الذي هو وصف الله لعلمه ويضيف المحكوم به الذي -

تم حكما ايضا وهو صفة الفعل الى معلومه. اذا تم اموراولا تحرير ثانيا حرمة. ثالثا علم. رابعا معلوم كم؟ اربعة عندنا تحرير. هذا [00:44:45](#) صفة الله تعالى. وهو حكم وعندنا حرمة. وسماتها كذلك شيخ الاسلام حكما. وعند -

سنة علم الذي هو مقتضي للتحرير. وعندنا معلوم الذي هو متعلق ماذا؟ متعلق العلمي. هذه اربعة اشياء. فهذه الامور الاربعة ثابتة وان [00:45:11](#) لم يعلم المكلف بالتحrir. وهو كذلك لا يشترط في ثبوت هذه الامور الاربعة ان يكون المكلف عالما لا يشترط -

وانما يشترط في ماذا؟ في التأثير هل يتأثر او لا يتأثر؟ لابد ان يكون عالما بالتحrir فيما يمكنه بان يكون اذا به ظهر معنى قول [00:45:31](#) جمهور الفقهاء وذوي الفطر السليمة ان هذا محرم باطننا. هذه مسألة اخرى ولا تعنينا. قال ايضا -

كما في جامع المسائل واما الاحكام التي هي الامر والنهي. الامر بنوعيه ايجاب وندب والنهي بنوعيه الكراهة والتحrir. التي علينا ان [00:45:51](#) نعرفها فلا تثبت بدون دليلها وهو كذلك. وايضا فان قول الله ورسوله هو المثبت لهذه الاحكام لا امر -

الا بقوله من الله تعالى او من رسوله صلى الله عليه وسلم. وكذلك الشأن في في النهي. فلا تثبت هذه الاحكام الا بدليل شرعي. حينئذ [00:46:14](#) يكون تكون هذه الاحكام لازمة للدليل. لا تثبت الا بدليله. فاذا ورد الدليل حينئذ وجد نوع من هذه الانواع الخمسة -

اذا انتفى الدليل انتفت الانواع الخمسة. اذا هي لازمة لهم قال اذا انتفى الموجب انتفى موجبه انتبه الموجب يعني الدليل. انتبه [00:46:34](#) ماذا؟ موجبه يعني اثره فانتفت لانتفاء موجبه وهو كذلك. وهو دليهم. فان خطاب الشارع ليس دليلا مختصا بل هو الدليل. يعني دليل عام -

تثبت به الواجبات والمندوبات والمحرمات والمكرهات. فالدليل اعم من الحكم دليل اعم من نوع الحكم. حينئذ يوجد [00:46:57](#) الدليل ولا يوجد الايجاب. يوجد ماذا؟ التحرير مثلا. لكن اذا وجد الايجاب -

الواجب لابد من دليل مختص اذا وجد الواجب لابد من دليل مختص لكن اذا وجد الدليل قد يكون مدلوه واجبا او [00:47:15](#) مندوب الى اخره. بل هو الدليل وهو المثبت لها في نفس الامر -

ولا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ورسوله ولا حرام الا ما حرم الله ورسوله. هذا اذا اثبتنا بموجب الخطاط اذا اثبتنا الحكم الشرعي [00:47:32](#) بموجب يعني ما اوجبه الخطاط. مثل ان نقول اوجب الله ذلك فوجب

تعبير شيخ الاسلام هنا بالخطاط لا اشكال فيه. يعني لم يرى فيه بأسا. كذلك قال اوجب الله ذلك يعني الفعل. فوجب اوجب فوجب [00:47:51](#) الواجب هذا وصف لي فعل المكلف اوجب الله اضفت الفعل هنا الى ماذا؟ الى الله عز وجل فهو الذي -

اوجب اوجب ايجابا كذلك اوجب ايجابا فوجب ذلك الواجب ان نحكم على الصلاة بكونها واجبة. قال وحرمه فحرمه حرم الله الشيء [00:48:11](#) فحرمه. اذا حرم الله اسندت التحرير الى الله فهو صفة له. فحرم ذلك الشيء فهو صفة -

ذلك الشيء فيكون مخلوقاليس كذلك؟ اذا فرق شيخ الاسلام ولم يخرج عما سنه الاصوليون فيه في ذلك اذا فرق بين الایجابي [00:48:33](#) والواجب وسلم رحمة الله تعالى كذلك فرق بين التحرير وبين بين الحرام. قال فهما شيئا -

ايجاب ووجوب وتحريم وحرمة. صحيح ام لا؟ واضح هذا من كلام السابق فهما شيئا ايجاب ووجوب وتحريم وحرمة. فالايجاب [00:48:50](#) والتحريم يعود الى خطاب الشارع وكلامه الایجاب والتحrir قال يعود الى خطاب الشارع وكلامه. يعني وصف للكلام هذا باعتبار مصدره -

وافق الاصوليين هنا والوجوب والحرمة فهو صفة للفعل. لكن الوجوب ليس صفة لي لذات الفعل. وانما باعتبار تعلق الخطاط

بفعل مكلف. هذا الذي عند الاصوليين حينئذ نقول الوجوب هو مدلول الخطاب. ليس الفعل هو وجوب. ولذلك نقول فعل الصلاة فهي واجبة. ولا نقول - 00:49:19

على الصلاة وهي وجوب بل الوجوب هو مدلول النص. حينئذ نقول اقيموا الصلاة هذا ايجاب. مدلوله وجوب الصلاة وجوب الصلاة هذا حكم شرعي. هو الحكم الشرعي عند الفقهاء اذا اراد التمييز حينئذ يقول ايجاب الصلاة هو ذات اللفظ اقم الصلاة هذا الحكم شرع عند الاصوليين. وجوب الصلاة مدلول - 00:49:45

اقم الصلاة. هل وجوب الصلاة الفعل لا ليس بفعل لانه نظر لانه مدلول معنى مفهوم هذه عبارات متراوحة مفهوم ومعنى مدلول اذا وجوب الصلاة وجوب الصلاة هو الحكم الشرعي عند الفقهاء. بقى ماذا؟ فعل مكلف فعلك انت. يعني التلبس بالفعل. حينئذ نسمى ماذا؟ يسمى واحد - 00:50:10

واجبا نسمى واجب. اذا شيخ الاسلام هنا قرر ماذا؟ عندنا ايجاب ووجوب وعندها تحريم وحرمة. وهنا نقف نقول شيخ الاسلام لم ينزع الاصوليين في هذه المسألة فهو صحيح تقسيم صحيح. وهو صحيح في نفسه - 00:50:34

فالايجاب والتحريم يعود الى خطاب الشارع وكلامه والوجوب والحرمة فهو صفة الفعل. قال والفقهاء يثبتون هذين النوعين من الاحكام ما هما النوعان ايجاب تعلق بذات الكلام. ووجوب تعلق بفعل المكلف بفعل المكلف. الفقهاء يثبتون هذين النوعين - 00:50:52 الايجاب حكم شرعي الوجوب حكم شرعي لا اشكال فيه. لكن ذاك حكم شرعي عند الاصوليين باعتبار المصدر. وهذا حكم شرعي عند الفقهاء ها باعتبار المتعلق آآ باعتبار المتعلق الذي هو فعل مكلف تعلق به - 00:51:19

كذلك خطاب متعلق وفعل مكلف متعلق به اذا كلها صريح. هذا حكم وهذا حكم. واما عند المعتزل اذا قال واما المعتزلة فلا ثبت الا الثاني الذي هو فعل المكلف السابق الذي حكيناه عن صاحب التحبير. اما المعتزلة فعندهم الحكم الشرعي صفة الفعل فحسب - 00:51:40

واما ما يتعلق بي بالمصدر فالالتفاتات اليهم اليه البتة. لأن المصدر عندهم هو العقل وليس هو الشرع. ليس هو الشرع وانما هو العقل اذا كان كذلك فالحكم صفة لفعل مكلف. لو قلنا الحكم صفة لخطاب الله حينئذ خرج العقل بقى عندهم اشكال. اذا العقل يعتبر - 00:52:05

واصلا والشرع كاشف. اذا لا يمكن ان يكون المصدر هو هو الخطاب. وانما المصدر هو هو العقل. ولذلك نقول مسألة العقل هذه مسألة خطيرة قال والفقهاء واما المعتزلة فلا تثبت الا الثاني والجهمية. ومن وافقهم للاشعرية وغيرهم لا يثبتون الا الاول - 00:52:25 والايجاب وهذا ليس الجميع انما بعضهم ان كان المراد به من يتكلم في المعتقد فقد يقال اما عند الاصوليين هذا قد ينزع فيه اذا ليس عندهم للحكام سبب ولا حكمة. هذا ايدام - 00:52:47

اذا نفي تعلق الحكم بالعين لعدم الایمان بالسببية والحكمة فقد يقال وقد يقال واما النفي مطلقا هذا فيه شيء من من النظرتين قال والمقصود ان كل واحد من النوعين لا يثبت الا بالدليل الشرعي وهو كذلك. سواء كان الايجاب او الوجوب او الواجب لا يثبت الا بدليل - 00:53:03

الا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ولا حرام الا ما حرم الله تعالى وكذلك الرسول صلى الله عليه وسلم في في الحالين. فاذا انتفى الدليل الشرعي لزم انتفاع هذا الحكم لكون ثبوته مستلزم للدليل الشرعي وثبت الملزم بدون اللازم محال اذا لا حكم - 00:53:26 الا من جهة الشرع. واما العقل فليس مصدرا من مصادر التشريع البتة. فاحفظ هذه ولعل هذا الكلام الذي قاله عن شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى هو الذي اختصره المرداوي في التحبير فقال وقال الشيخ تقي الدين الحكم الشرعي - 00:53:46

انه فهم ما سنذكره. قال قال الشيخ تقي الدين عن ابن تيمية رحمه الله تعالى الحكم الشرعي يتناول الخطاب وصبة الفعل صحيح الحكم الشرعي يتناول الخطاب وصبة الفعل كانه يقال يتناول الاجابة والوجوب والواجب وجعله وصفا - 00:54:05 لفعل مكلف اذا لا اشكال فيه. يتناول الواجب ويتناول الايجاب. اذا يتناول النوعين. ولذلك قال عند الفقهاء يسمون النوعين ماذا؟ حكما شرقي وهو حق بخلاف المعتزلة والجاهمية وبعض الاشاعرة قال يتناول الخطاب وصبة الفعل. قال وهو قال وهو قول السلف -

والجمهور يعني على هذا القول. فيتناول وصفه المحكوم عليه وهو الفعل قال ويتناول العبد والاعيان التي امر بتعظيمها او اهانتها.
العبد يعني ذات الشخص او الاعيان التي امر بتعظيمها او اهانتها - 00:54:48

يعني امر بتعظيمها وامر باهانتها ان كان مما يهان واما ما امر بتعظيمه فلا يهان بل النهي عنه عن اهانته. فيفيد كلام صاحب التحبير ان شيخ الاسلام يرى ان الاعيان - 00:55:11

كان قد تتعلق بها بها الاحكام. لكن هذا ان جعل بان مرده الى فعل المكلف وحينئذ استقام الامر واما اذا كان المراد بانه جاء في الشرع كذلك حينئذ لا اشكال فيه. هو جاء في الشرع كذلك حرمت عليكم الميتة. حرمت عليكم امهاتك وجاء في الشرع. لكن - 00:55:28
فالمراد هنا كيف نفهم الكلام فحوى الخطاب؟ كيف نفهمه؟ نقول المراد به ماذا؟ الا يتعلق فعل للمكلف بهذه المحرمات. فالميتن مجتنبة حينئذ دل ذلك على ان التحرير انما توجه لفعل مكافف على كل مع شيخ الاسلام فيما اثبته هنا لا نزاع عقدي - 00:55:51
ثم المرد الى الخلاف اللغظي. فوصف الاعيان بانها رجس وان كان فيها وصف قبح قبل التحرير. فالذي اتصف به بالتحrir لم يكن ثابتا قبل ذلك. انتهى كلام المرداوي. قال فوصف الاعيان بانها دجس - 00:56:11

لانها رجس قد يقال بان الرجسيه ليست بحكم شرعي تكليفي فليست متعلقة بفعل مكلف كذلك وانما هي او صاف كالصحة والفساد هذه او صاف متعلقة على اعيان متى ما تحققت يقال للمكلف افعل كذا ولا تفعل - 00:56:30

كذلك ليس الخطاب خطاب الوضع كما سيأتي هو امارة وعلامة للإشارة الى فعل مكلف افعل او لا تفعل؟ زوال زوال الشمس هذى ليست من فعل مكلف وانما هي ماذا؟ من فعل الله تعالى هل تعلقت بفعل مكلف؟ نعم - 00:56:52
تعلق بفعل مكلف بماذا؟ من حيث كونه اذا رأى وادرك الزوال وجب عليه صلاة الظهر او وجبت عليه صلاة الظهر واما عين الحكم الوضعي فلا علاقة له به البتة. كذلك لو حكم بكون هذه الميتة - 00:57:11

نجسة اذا ما العلاقة بين المكلف وبين هذه النجسة؟ الا يأكل ولا الا ينتفع بها اذا رجع الى ماذا؟ الى فعل مكلف هذا الذي يظهر العلم العلم عند الله ان الشرع اذا اسند الحكم الشرعي الى الاعيان فمراده ابتداء وانتهاء هو فعل مكلف - 00:57:29

ثم هذه الجنسية ونحوها هذه تعتبر من خطاب الوضع وليس بخطاب التكليف. خطاب التكليف لا يقال ان ان الميت حرم عليها شيء. وانما الذي يحرم ايمان المكلف هكذا. قال فوصف الاعيان بانارجس - 00:57:50
وان كان فيها وصف قبح قبل التحرير وهو كذلك قبل التحرير هي قبيحة كذلك يعني وجد القبح قبل الشرع. ومر معنى التحسين والتقييم العقلي قبل الشرع. فالذي اتصف به التحرير - 00:58:08

لم يكن ثابتا قبل ذلك. انما ثبت القبح العقلي قبل الشرع ثم جاء الشرع بوصف التحرير. سلمنا بهذا او لا؟ سلمنا بهذا. قلنا هذا مذهب اهل السنة والجماعة ابشع العقل هذا مدرك بالعقل. ومدرك بالحس والتجربة بان هذه مفسدة مثلا او خبيثة. ثم بعد ذلك جاء الشرع - 00:58:24

فبين انها ا Hera. فالقبح العقلي سابق على الشرع. لولا الشرع لما اثبتنا تحريما. لكن الشرع دل على ان هذه محرمة. والعقل دل على الوصف وعلى الحكم بكونها مذمومة. لكن لا يدل على على التحرير. وهذا مرة نقشيله فيما - 00:58:49
فيما سبق وقول الناظم اقتضى الخطاب فعلا ملتزم فواحد او لا فندم او جزم. قول الناظم ان اقتضى الخطاب الى اخره هذا تقسيم للحكم الشرعي خطاب الشرع نوعان خطاب شرع الذي يسمى بالحكم التكليفي وخطاب شرعنا الذي يسمى بالحكم الوضعي. قدم الاول الذي التكليف - 00:59:09

قال هنا تقسيم الحكم الشرعي وكون الاصوليين جعلوا مورد القسم الخطام لانه معناه بعضهم يرى ان هذا تنوع جاء عنده مشكلة هنا. الخطاب فسره بالمعنى النفسي فاذا قلت المعنى النفسي هذا ان اقتضى - 00:59:39

طلب ايجاد طلب كف كل منه مجاز مع غير جزم. اذا خمسة انواع صار الخطاب الذي هو المعنى النفسي يتتنوع فدخلوا في اشكال هل الكلام النفسي تنوع او لا على قولين؟ على على قولين لكن عندنا حمد لله ليس عندنا اشكال فالخطاب هو - 00:59:59

اـ هو كلام الله اللـفـظ والـمعـنى. اللـفـظ والـمعـنى يـتـنـوـع او لا يـتـنـاـول ؟ نـعـم يـتـنـوـع. اـمـر وـنـهـي وـتـمـنـي اـسـتـفـهـام وـلـا اـشـكـال فـي هـذـا كـمـال مـن كـمـال الصـفـة اـنـه يـتـنـوـع. اـمـا عـنـد هـؤـلـاء الـمـبـتـدـعـة - 01:00:20

هـذـا مـحـل نـزـاع عـنـهـم وـكـون الـاـصـولـين جـعـلـوا مـوـرـد الـقـسـم الـخـطـاب لـاـنـه مـعـنـاه. يـعـني الـحـكـم الشـرـعـي هـو الـخـطـاب. قـوـلـه اـنـ اـقـتـضـى الـخـطـاب الـذـي هـو كـلـامـه تـعـالـى ذـو الـلـفـظ والـمـعـنى - 01:00:39

يـقـولـون الـخـطـاب وـالـكـلـام النـفـسي. وـنـحـن نـأـتـي بـالـعـبـارـة الصـحـيـحة اـنـ اـقـتـضـى الـخـطـاب الـذـي هـو كـلـامـه تـعـالـى ذـو الـلـفـظ والـمـعـنى وـانـ فـسـرـ بعضـهـم او عـرـفـ الـحـكـم الشـرـعـي بـاـنـه كـلـام الله. كـلـام رـبـيـ انـ تـعـلـق بـما يـصـح فـعـلـا لـمـكـلـفـ اـعـلـامـهـاـلـى اـخـرـهـ. قـالـ كـلـام رـبـيـ بـنـاءـاـلـى الفـرـارـ هـلـ يـسـمـى - 01:00:56

قـامـ فيـ الـاـلـزـلـ اـمـ لـاـ؟ قـالـ نـرـيـجـ اـنـفـسـنـاـ. فـنـقـولـ ماـذـاـ؟ كـمـا قـالـ الله تـعـالـى وـكـلمـ الله مـوـسـى تـكـرـيـمـاـ يـعـنيـ فـيـ الـاـلـزـلـ. اـذاـ نـقـولـ كـلـامـ اللهـ بـدـلاـ منـ انـ خـطـابـ ثـمـ خـطـابـ يـقـتـضـىـ مـخـاطـبـاـ مـخـاطـبـاـ نـدـخـلـ فـيـ مـتـاهـاتـ عـقـدـيـةـ. فـحـفـاظـاـ عـلـىـ بـاـبـ الـمـعـتـقـدـ قـالـواـ اـذـاـ نـتـرـكـ مـسـأـلـةـ الـخـطـابـ فـنـقـولـ - 01:01:21

كـلـامـ اللهـ المـتـعـلـمـ. وـهـذـا هـوـ السـبـبـ فـيـ عـدـوـلـ صـاحـبـ الـمـرـاقـيـ عنـ عـنـ صـاحـبـ الـاـصـلـ الـذـي هـوـ الـخـطـابـ جـمـعـ الـجـوـامـعـ خـطـابـ اللهـ عـدـلـ عـنـهـ فـرـارـاـ عـنـ هـذـاـ الـمـأـزـقـ الـذـيـ جـوـابـ فـيـهـ عـنـهـمـ فـيـ حـيـرـةـ - 01:01:41

اـذـاـ الـذـي هـوـ كـلـامـهـ تـعـالـىـ ذـوـ الـلـفـظـ وـالـمـعـنىـ. وـهـذـهـ الـاـقـسـامـ فـيـ الـحـقـيقـةـ لـنـوـعـ مـنـ الـخـطـابـ عـرـفـنـاـ فـيـمـاـ سـبـقـ خـطـابـ اللهـ المـتـعـلـقـ بـفـعـلـ المـكـلـفـ. قـلـنـاـ لـيـسـ كـلـ خـطـابـ اللهـ مـتـعـلـقـ بـفـعـلـ مـكـلـفـ. مـنـهـ مـاـ تـعـلـقـ بـذـاتـهـ - 01:01:59

مـنـهـ مـاـ تـعـلـقـ بـالـمـلـائـكـةـ مـنـهـ مـاـ تـعـلـقـ بـالـجـمـادـ مـنـهـ مـاـ تـعـلـقـ بـالـاـخـرـةـ إـلـىـ اـخـرـهـ. قـلـنـاـ لـيـسـ كـلـ خـطـابـ يـتـعـلـقـ بـمـاـذـاـ؟ بـفـعـلـ مـكـلـفـ فـهـوـ اـحـتـرـازـاـ عـنـ خـمـسـةـ اـشـيـاءـ مـرـتـ مـعـنـاـ فـيـ اوـاـئـلـ الـكـتـابـ. اـذـاـ لـيـسـ الـمـرـادـ مـطـلـقـ الـخـطـابـ - 01:02:18

وـانـماـ الـمـرـادـ بـهـ نـوـعـ مـنـ الـخـطـابـ مـاـ هـوـ؟ الـذـيـ اـخـذـنـاـ قـيـداـ فـيـ الـحـدـ وـهـوـ الـخـطـابـ المـتـعـلـقـ بـفـعـلـ مـكـلـفـ بـهـذـاـ الـقـيـدـ نـقـولـ هـذـاـ الـذـيـ يـتـنـوـعـ إـلـىـ هـذـهـ الـاـنـوـاعـ الـخـمـسـةـ. اـذـاـ قـوـلـهـ اـنـ اـقـتـضـىـ الـخـطـابـ اـطـلـقـ الـخـطـابـ - 01:02:35

حـيـنـنـدـ الـاـولـىـ اـنـ نـقـولـ الـهـنـاـ لـلـعـهـدـ الـذـكـرـيـ بـمـعـنـىـ الـخـطـابـ الـمـقـيـدـ سـابـقاـ لـيـسـ مـطـلـقـ وـانـماـ هـوـ نـوـعـ مـنـ اـنـوـاعـ الـخـطـابـ. فـاـذـاـ كـانـ كـذـلـكـ فـنـجـعـ الـهـنـاـ لـلـعـهـدـ الـذـهـنـيـ فـنـقـولـ الـخـطـابـ الـذـيـ عـهـدـ ذـهـنـاـ اـخـذـهـ قـيـداـ فـيـ حـدـ الـحـكـمـ السـابـقـ. الـمـتـعـلـقـ بـفـعـلـ المـكـلـفـ. اـمـاـ مـاـ عـدـاـ - 01:02:55

فـلـاـ يـتـنـوـعـ عـنـدـ اـيـجـابـ وـنـدـبـ إـلـىـ اـخـرـهـ. وـهـذـهـ الـاـقـسـامـ فـيـ الـحـقـيقـةـ لـنـوـعـ مـنـ الـخـطـابـ الـذـيـ هـوـ الـخـطـابـ مـطـلـقـ الـخـطـابـ. فـاـنـ اـقـسـامـهـ لـاـ تـنـحـصـرـ فـيـمـاـ ذـكـرـ مـاـكـثـرـ مـنـ خـمـسـةـ وـكـذـلـكـ - 01:03:19

اـنـمـنـهـ مـاـ لـاـ يـتـعـلـقـ بـفـعـلـ المـكـلـفـ بلـ يـتـعـلـقـ بـمـاـذـاـ؟ بـذـاتـ اللهـ تـعـالـىـ وـيـتـعـلـقـ بـاـسـمـائـهـ وـيـتـعـلـقـ بـصـفـاتـهـ وـهـذـاـ لـاـ يـتـعـلـقـ بـفـعـلـ مـكـلـفـ فـانـمـنـهـ مـاـ لـاـ يـتـعـلـقـ بـفـعـلـ المـكـلـفـ غـيرـ ذـلـكـ مـاـ سـبـقـ فـيـ تـعـرـيفـ الـحـكـمـ. ثـمـ اـنـ الـاـصـولـ لـيـسـ لـهـ تـعـلـقـ بـالـخـطـابـ الـعـامـ - 01:03:38

وـانـماـ تـعـلـقـهـ بـنـوـعـ مـنـهـ مـسـمـيـ بـالـحـكـمـ وـهـوـ كـذـلـكـ. فـلـاـ دـاعـيـ لـجـعـلـ الـمـقـسـمـ مـطـلـقـ الـخـطـابـ معـ اـدـائـهـ لـمـاـ ذـكـرـنـاـ مـنـ عـدـمـ الـاـنـحـصـارـ وـتـصـحـيـحـ اوـ تـصـحـيـحـ جـعـلـهـ اـقـسـامـ الـخـطـابـ يـحـتـاجـ لـمـعـونـةـ بـاـنـ نـجـعـ اـلـ هـنـاـ لـلـعـهـدـ - 01:03:59

فـنـقـولـ الـخـطـابـ الـمـتـعـلـقـ بـفـعـلـ المـكـلـفـ إـلـىـ اـخـرـهـ فـيـعـودـ لـلـحـكـمـ. اـنـ اـقـتـضـىـ الـخـطـابـ خـطـابـ هـنـاـ كـلـامـ ذـوـ الـلـفـظـ وـالـمـعـنىـ وـالـاـقـتـظـاءـ بـمـعـنـىـ الـطـلـبـ كـذـاـ يـعـنيـ طـلـبـ كـذـاـ طـلـبـةـ كـذـاـ. اـنـ اـقـتـضـىـ الـخـطـابـ يـعـنيـ انـ طـلـبـ خـطـابـهـ. اـنـ طـلـبـ خـطـابـ لـهـ مـقـتـضـىـ مـقـتـضـىـ فـنـقـولـ الـخـطـابـ كـذـاـ طـلـبـ كـذـاـ طـلـبـةـ كـذـاـ. اـنـ اـقـتـضـىـ الـخـطـابـ وـهـذـاـ فـاعـلـ فـعـلـاـ مـلـتـزـمـ بـهـ بـمـقـيـدـهـ بـهـ بـالـمـكـلـفـ - 01:04:19

خـطـابـيـ الـطـلـبـ ثـمـ الـطـلـبـ وـاـمـاـ اـنـ يـكـوـنـ طـلـبـ فـعـلـ اوـ طـلـبـ تـرـكـ. اـمـاـ اـنـ يـكـوـنـ طـلـبـ فـعـلـ اوـ طـلـبـ تـرـكـ. طـلـبـ فـعـلـ صـلـيـ. هـذـاـ خـطـابـ باـيـجـادـ الـصـلـاـةـ طـلـبـ تـرـكـ لـاـ تـأـكـلـ الـرـبـاـ لـاـ تـقـرـبـواـ الزـنـاـ اـذـاـ الـاـقـتـضـاءـ هـوـ طـلـبـ اـنـ اـقـتـضـىـ الـخـطـابـ اـنـ - 01:04:47

كـانـ الـخـطـابـ يـقـتـضـيـ يـعـنيـ يـطـلـبـ. قـالـ فـعـلـاـ فـعـلـاـ هـذـاـ مـفـعـولـاـ بـهـ مـنـ قـوـلـهـ اـقـتـضـىـ الـخـطـابـ وـهـذـاـ فـاعـلـ فـعـلـاـ مـلـتـزـمـ بـهـ بـمـقـيـدـهـ بـهـ بـالـمـكـلـفـ عـلـىـ الـحـدـ السـابـقـ وـالـمـرـادـ بـالـفـعـلـ هـذـاـ مـاـ يـشـمـلـ نـوـعـ القـوـلـ وـالـنـيـةـ. كـمـاـ مـرـدـ مـعـنـاـ فـيـ الـحـدـ السـامـيـ - 01:05:10

اـنـ اـقـتـضـىـ الـخـطـابـ فـعـلـاـ مـلـتـزـمـ هـذـاـ صـفـةـ لـفـعـلـاـ مـلـتـزـمـاـ عـلـىـ الـاـصـمـعـ وـقـفـ عـلـيـهـ بـالـسـكـونـ عـلـىـ لـغـةـ لـغـةـ رـبـيـعـةـ

قال في المضمار لزم شيء يلزم لزوما ثبت ودام ثبت ودام - [01:05:33](#)
يتعدى بالهمزة ويقال الزمة اي اثبته وادمته ولزمه المال وجب عليه. وجوب الوجوب باللزوم. والعكس بالعكس ولزمه
الطلاق وجوب حكمه وهو قطع الزوجية. والزمة المال والعمل وغيره فالالتزام. فالالتزام - [01:05:56](#)

فلتزام فيه ماذا؟ فيه موافقة يعني هو لزوم زيادة الزمة العمل فالالتزام. يعني اشبه ما يكون بوجود قناعة او ايمان به. حينئذ يكون
الالتزام ليس كل لزوم الالتزام وانما يكون بي بالعكس بايه؟ بالعكس - [01:06:20](#)

والازمت الغريم ملزمة ولزمه الزمه ايضا تعلقت به ولزمه كذلك. وان كان المشهور التعبير يزمي وفسر الوجوب لغة باللزوم كما
في القاموس وجوب يجب وجوبا وجبة وجبة لزمه لزما - [01:06:43](#)

والمشهور من عبارة الاصوليين هنا هو التعبير بالجزم هو التعبير بالجزم وانما عدل لعله من جهة النظم. قال ابن فارس هو يرى انه
واخسر الجيم والزاء والميم اصل واحد وهو القطع جزما اي قطعا - [01:07:04](#)

يقال جزمنت شيء اجزمه جزما باب ضربه. والجزم في الاعراب يسمى جزما لانه قطع عنه الاعراب. قطع عنه الاعراب اذا ان اقتضى
الخطاب فعلا ملتزم اي جازما اي جازما بمعنى ماذا؟ قاطعوا بانه لا يحتمل النقيض. يعني يمنع من نقضه - [01:07:23](#)

قال السيوطي في الشرح وقولك الاولي ملتزم وجذم اخر من قول المنهاج ومنع النقيض ومنع النقيض حيث قال منهاج
الخطاب ان اقتضى الوجود ومنع النقيض يعني يمنع ماذا؟ يمنع الترك - [01:07:48](#)

اذا قيل اقتضى الوجود يعني لابد من ايجاده اقتضى الوجود. ثم قد يمنع النقيض الذي هو ماذا؟ الترك. هذا يسمى واجبا. اذا عبر
بالجزم او عبر عن الجزم بماذا؟ بمنع النقيض. والنقيض المراد به ماذا؟ ما يخالف الوجود. ان اقتضى الوجود يعني طلب - [01:08:11](#)

وجود ومنع النقيض فوجوب. وان لم يمنع فندب. وان اقتضت ترك ومنع النقيض الذي هو الوجود عكس الاول فحرمة والا فكراهة
وان خير او خير فبابحته. اذا عدل عن قول صاحب المنهاج منع النقيض لكون ملتزم وجذم اخر من قول منع النقيض لانه على
كلمتين - [01:08:34](#)

مضاف اليه او منع النقيض هذي جملة فعلية وحينئذ اتي بلفظ واحد وهو كذلك فالايحاب طلب الفعل المانع من النقيض والتحريم
طلب الترك المانع من النقيض هكذا قال في الابهات والاباحة هي التخيير بين - [01:09:04](#)

الفعل والترك قال في الابهات ولك ان تجعل مكان المانع من النقيض الجازم في جميع الموضع فهما مترادافان فهما مترادافان. اذا دل
ذلك على ان قوله جزا ملتزم ماذا؟ انه اقصر من قول المنهاج لان المنهاج كان كتابا مشهورا يعني قبل الجمع هو المعتمد. ولذلك ناظر
بينه وبين المنهاج على - [01:09:21](#)

وجهة الخصوص والا قد يقول قائل لما ذكر المنهاج؟ ما الفائدة؟ قل لا في السابق الكتاب الذي يعتبر مشهورا وهو الذي يشرح ويحفظ
له مكانته. حينئذ اذا خالفه في كتاب اخر يأتي المقارنة مع ذلك الكتاب. لذلك قال اقصر من قول صاحب المنهاج - [01:09:47](#)

قوله ملتزم اي جازما. ان اقتضى الخطاب فعلا ملتزم. اي جازما وذلك بان لم يجوز تركه منع الترك. منع النقيض الذي هو ماذا؟ الذي
هو الترك. فامر بالوجود ومنع نقيضه الذي هو الترك يسمى - [01:10:07](#)

جزمة تسمى قطعا فواجب فهذا الفعل الذي هو متعلقه واجب. عبر بالواجب كان الاولى ان يعبر بماذا؟ بالايحاب. هذا الاول ان يعبر به
بالايحاب لانه عرف الحكم عند الاصوليين. ثم خطاب الله بالانس اعتلق. اذا كان الاولى اذا قسم الخطاب ونوه الحكم - [01:10:28](#)

الشرعى ينوعه على طريقة الاصوليين فيأتي بالايحاب لكن قد يقال بانه لم يسعفه نظم فيه بذلك. فواجب اي فهذا الفعل الذي اقتضى
الخطاب ايجاده على جهة الجزم فهذا الفعل الذي هو متعلقه واجب - [01:10:51](#)

والحكم الذي هو خطاب الله ايحاب. لان الايجاب هو الحكم والوجوب اثره. والواجب متعلقه. صفة لل فعل فالواجب هو هو المطلوب
الفعل هو المطلوب الفعل نعم. الواجب هو الفعل المطلوب طلبا جازما. الفعل المطلوب طلبا جازما - [01:11:11](#)

اول شيء تقول المطلوب الفعل طلبا جازما. عبر في الابهاج هكذا. المطلوب الفعل طلبا جازما. او الفعل المطلوب طلبا جازما تعريف
الواجب. فالنظر حينئذ يكون لماذا؟ للفعل ذاته. فصفته تكونه واجبا لكونه متعلق - [01:11:37](#)

الايجاب وتعلق الايجاب فهو واجب. اذا كما مر في كلام البرماوي وغيره انه يشتق اسم من الحكم الذي تعلق به بالفعل الايجاب فنقول الفعل واجب. تعلق بالفعل الندب فنقول حينئذ الفعل مندوب وهكذا - [01:11:57](#)

او نقول ما اقتضى الشرع فعله اقتضاء جازما ما فعل اقتضى الشرع فعله اقتضاء جازما. واما الايجاب فهو الخطاب المقتضي للفعل طلبا جازما اذا فرق بين التعريفين الايجاب الذي هو وصف - [01:12:16](#)

للخطاب باعتبار مصدره نقول التعريف هنا الايجاب هو الخطاب. نأخذ مصدرا نقول جنسا في الحد هو الخطاب المقتضي للفعل طلبا جازما وان اردنا الواجب فحينئذ نقول ماذا؟ ما اقتضى. فعل اقتضى الشرع طلبه طلبا جازما او ان شئت قل - [01:12:36](#)

المطلوب الفعل طلبا جازما. اول شيء تقول الفعل المطلوب طلبا جازما. ان نظرت الى الطلب عبرت خطاب ان نظرت الى المطلوب عبرت بالمطلوب او الفعل. واضح؟ النظر هنا يختلف. اما الى الطلب واما الى المطلوب. الطلب هو - [01:13:00](#)

الايجاب والمطلوب هو هو الواجب. فرق بين النوعين. قال او اولى فندبوا. اولى ان اقتضى الخطاب وفعلا ملتزم، فواجب اولى فندب يعني او اقتضى الخطاب فعلا لا يعني لا يكون ملتزما لا يكون جازما. بمعنى جوز الشرع تركه. جوز شرعه تركه فندب - [01:13:20](#)

اي فهو ندب ولم يقل مندوب كما قال واجب. هنا غایرة بينهما. هذه طريقة فيها الجمع بين الطريقتين. بين اصولي الفقهاء يعني مرج بين الطائفتين. حينئذ فندم اي مندوب نأوله اذا اردنا ماذا؟ ان يجعلك كالسابق ولنا ان نقول فندب على طريقة الاصوليين يعني فهو

فهو ندب فندب - [01:13:49](#)

بحجاب الشرطي كذلك اين الشرط ان اقتضى او ان اقتضى الخطاب فعلا لا يكون ملتزما اي جازما بان جوز تركه فندب فهو ندب هذا خبر تدم والفاء وقع في حجاب الشرط اي فهو ندب. فالندم حينئذ هو الخطاب المقتضي للفعل طلبا غير جازم. نعم - [01:14:16](#)

عبر بالخطاب واما المندوب فهو المطلوب الفعل طلبا غير جازم اول شيء تقول ما اقتضى الشرع طلبه طلبا غير غير جازم او جزم تركا وتحريم. هذا النوع الثاني. قلنا الخطاب اما ان يقتضي طلب الفعل. طلب الفعل يعني طلب - [01:14:45](#)

ايجاد الشيء. ثم اما ان يكون مع الجزم او لا. فان كان مع الجزم فهو الواجب كما عبر الناظم هنا. او لا مع الجزم فقط او الندب كما عبر الناظم هنا. النوع الثاني ان يقتضي الشارع او ان يقتضي الخطاب طلب ترك - [01:15:08](#)

ليس طلب ايجاد وانما طلب ترك. ثم هو كذلك ينقسم الى الى قسمين. اما مع الجزم او لا كسابقه. فان كان الجزمي فهو التحرير. اولى فنوعان كما سيأتي على كلام الناظم قرع - [01:15:28](#)

اولى فندب. قال او جزم تركا. او اي وان كان الخطاب كله على تقدير الجمل السابقة. الجملة الاولى هي هي التي مقصودة ان اقتضى الخطاب ثم تعيدها مع مع البقية - [01:15:47](#)

او اي وان كان الخطاب جزم اي جازما جزم جزم. هذا فعل ماضي وقف عليه بالسكون. حينئذ يعبر عنه بكونه اراد به الجازم او جزم اي جازما لان الجملة هنا وقعت صفة او خبرا - [01:16:02](#)

انتم اول بي بالفرد او ايوة ان اقتضى الخطاب جزر تركا هذا مفعول لي اقتضى جزم اي جازما بان لم يجوز الفعل اليك كذلك بان لم يجوز الفعل الجزم في طلب الايجاد بان لم يجوز التركه - [01:16:20](#)

والجزم في طلب الترك بان لم يجوز الفعلة عكسهم او جزم اي جازما بان لم يجوز فعله طلبه ماذا طلب؟ طلبه تركا اقتضاه تركا فتركا هذا المفعول المحذوف المقدر تركا قابل الفعل بالترك هنا. جعل المقابلة بين الفعل وبين الترك. نظرا للعرف - [01:16:44](#)

اي الذي لا يعد الترك فعلا وترك فعله. كذلك فيه خلاف حينئذ نظرا للعرف بمعنى انه اراد ان يعمم التقسيم هنا ليشمل القولين ممن يرى ان الترك فعل وممن يرى ان

- [01:17:10](#)

تركه ليس بفعل فعنبر بالترك. بناء العرف والا فالترك المقتضي في الحقيقة فعل ترك المقتضي هنا فهو فعل وهو الكف كما سيأتي انه لا تكليف الا بفعل وانه في النهي الكف. فقوله تركا اي كف - [01:17:27](#)

يفسر بالصحيح لانه سيأتي ان الترك فعل في صحيح المذهب. واذا كان كذلك حينئذ الاصل طرد الصواب في المسألتين فيعبر

مرهونة بالكف لكن عبر بالترك من اجل ماذا؟ تعميم الخلاف - 01:17:49

فقوله تركا اي كفا بان لم يجوز فعله فتحريم اي فهو تحريم والتحريم حينئذ هو الخطاب المقتضي للترك طلبا جازما خطاب المقتضي لترك طلبا جازما. والحرام هو الفعل المطلوب تركه طلبا - 01:18:06

لازما كذلك الفعل المطلوب تركه طلبا جازما او المطلوب ترك طلبا جازما او ما اقتضى الشرع ترك له طلبا وكل تعريف متقابلة متقاربة. وقوله فتحيم انسب من قول من قال فحرمته - 01:18:27

ومن قول من قال فحرام وقال ايجاب كما قال ندب فهو انسب. وقوله فتعليم كذلك انسب. لما سبق. وان كان التعبير بكل من صحيح اذ الحكم الذي هو خطاب الله اذا نسب الى الحاكم سمي ايجابا او تحريما - 01:18:47

او الى ما فيه الحكم وهو الفعل يسمى وجوبا او واجبا او حرمة او حراما. فالوجوب والايجاب كما سبق متهدان بالذات مختلفان بالاعتبار وهو كذلك قال والا والا يعني وان لا - 01:19:07

ادغمت ان النون في في اللام وان اذا هي شرطية مدغمة في اللام والا اصلها ان الشرطية ادغمت في لام كافيا ايوة ان اقتضى الخطاب تركا لا مع الجزم صحيح وان لا وان اقتضى الخطاب تركا لا مع الجزم لا مع الجزم هذا يسمى ماذا - 01:19:29

ان اقتضى الخطاب تركا لا مع الجزم. فكره كما قال الناظم والا ايوا ان اقتضى الخطاب تركا لا مع الجزم لا مع الجزم. هذا على ما مشى عليه الناظم. كاصله نوعان - 01:19:57

نوعان الصواب انه كره لكن هذا على نوعين على نوعين. بان طلب الترك طلبا غير جازم وورد نهي به خصا بعض النسخ قصد ورد نهي به يعني وقد ورد نهي. على تقدير قدر. لان ورد هذه جملة حالية. يعني والحال انه قد ورد نهي - 01:20:16

او مخصوص او بنهي مخصوص. حينئذ هذا يعتبر ماذا يسمى كراهة يسمى كراهة قال والا وان لا وقد ورد نهي به اي طلب الترك هنا غير الجازم خص اي بنهي مخصوص من نص او اجماع او قياسه. وفي نسخة قصد اي مقصود اي مقصود - 01:20:48

والاول اولى خص اولا لموافقة الاصل جمع الجوامع جمع الجوامع اخذ هذه الجملة وهذا الحكم من الجويين. الجويين عبر بالمقصود وهو خالفه عبر بي بالخصوص هذا اولا ثانيا يدل عليها شرح ناظم. حيث قال فان كان بنهي مخصوص فعبر بالمخصوص. ودل على ان خصلة - 01:21:18

او النسخة الصحيحة ان شاء الله تعالى هو اقرن فهو واضح فهو اوضح كذلك. اما المقصود فهذا فيه اشكال فكره بضم الكاف وفتحها اي في الخطاب المدلول عليه بنهي غير جازم مخصوص يسمى كراهته يسمى - 01:21:47

صراحة اذا ان اقتضى الخطاب تركا لا مع الجزم نظرنا هل جاء النص بتخصيصه او لا ان جاء النص بنهي خاص به فيسمى كراهة. والا فلا يسمى كراهة. اذا هذا النوع على - 01:22:05

ننظر فيه ان اقتضى الخطاب الترك لا مع الجزم هل جاء دليل خاص بالترك كما قال فلا يجلس اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس هذا نهي خاص قالوا هذا يسمى ماذا؟ يسمى كراهة لانه جاء النص به ان لم يرد نص - 01:22:25

حينئذ يسمى خلاف الاولى قال يسمى كراهة كالنهي في حديث الصحيحين اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس ها فلا يجلس. جاءنا نهي خاص حتى يصلى ركعتين. هذا يسمى ماذا؟ يسمى كراهة. وليس المراد البحث في الامثلة. مراد المثال فحسب. اذا لا يجلس هذا نهي مخصوص - 01:22:45

لا مع الجزم ويسمى ماذا؟ كراهته. او فقد فض لولا او فقد ما الذي فقد؟ النهي المخصوص. فهو يعني يسمى ضد لولا. فهو ضد لولا. ضده كما مر معنا المخالف - 01:23:09

يعني خلاف الاولى خلاف الاولى الظد بمعنى خلاف وهو ظنك اي مخالفك ضادك اي خالفك او فقد مغير الصيغة يعني فقد النهي الخاص وهو النهي عن ترك المندوبات المستفاد من اوامرها - 01:23:27

قالوا الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده النهي عن ضده نهي تحليم. قاعدة واضحة الامر بالشيء امر ندب يستلزم النهي عن ضده نهي خلاف الاولى - 01:23:47

بشرط الا يكون ثم نهي خاص. فاذا امر بصلة الظحي لم يرد نهي عن ترك صلاة الظحي. فاذا ترك صلاة الظحي نقول هذا وقع في في خلاف الاولى. لماذا؟ لأن الامر بالشيء امر ندب - 01:24:17

صلاة الظحي مأمور بها وهي مندوبة. حينئذ يقول الامر بالشيء امر ندب يستلزم النهي عن ظده وهو ماذا؟ وهو ما يسمى بخلاف الاولى. ولذلك عبروا في قاعدة عامة تدل على خلاف الاولى. قالوا النهي عن ترك - 01:24:35

مندوبات المستفاد من اوامرها هذا الذي يعنون بخلاف الاول قاعدة له عامة ليس عندنا خلافة اولى الا وهو مأخوذ من ترك المندوبات من اين اخذنا قالوا الامر بالشيء امر ندب يستلزم النهي عن ظده وهو منهي عنه. وهو منهي عنهم - 01:24:53
فان الامر بالشيء يستلزم النهي عن تركه عن عن تركه فظد لولا الاصل ضد الاولى ضد لولا بنقل حركة الهمزة الى اللام ودرجها واولها للوزن لكنه هو لغة ثابتة اذا كان - 01:25:18

كذلك يخرج على على اللفظ فهو خلاف الاولاد. خلاف الاولى. فالخطاب المدلول عليه بغير المخصوص يسمى خلاف الاولى بغير المخصوص لم يرد فيه نهي خاص وانما اخذ من قاعدة عامة فيندرج حينئذ خلاف الاولى تحت القاعدة العامة يسمى - 01:25:36
خلاف الاولاد كما يسمى متعلقه بذلك كما ي يعني هنا جاءه اشكال ولذلك اعتربوا على صاحب الاصل اذا قيل خلاف الاولى خلاف الاول يعني الاولى ان يكون كذا فلم يرد - 01:25:56

خلاف الاولى هل هذا وصف للخطاب او وصف لفعل مكلف لها مع الخطاب خلاف الاولى. ولذلك قالوا هذه اساءة ادم من المصنف.
لانه وصف الخطاب الذي هو الكلام النفسي لكونه خلاف الاولى. عرظوه في - 01:26:14
حينئذ قال هنا فالخطاب اذا البحث بالخطاب المدلول عليه بغير المخصوص يسمى خلاف الاولى. خطاب نفسه يسمى خلاف الاولى.
لكن هذا اذا قالوا بذلك يعني اذا جاء بمثال واهدوا اذا تباعيتم. اشهدوا اذا تباعيتم. هذا جاء الامر به. لم يرد النهي افتراضا - 01:26:33

لم يرد النهي عن عن تركه. حينئذ نقول الاشهاد سنة طيب تركه خلاف الاولى. من اين اخذنا خلاف الاولى؟ وصف لذات اللفظ لماذا؟
لان اشهدوا يستلزموا وهو ندب يستلزم النهي عن ترك ضد عن عن ضده - 01:27:00

وهو النهي غير المخصوص النهي غير المقصود لانه لم يرد لا تشهده. فعل ذلك على ان الوصف يتعلق بالخطاب ذاتي. كما انه يتعلق بماذا؟ بصفة في فعل مكلف اذا خلاف الاولى وصف للخطاب كما انه وصف لفعل المكلف. لانه حكم شرعى - 01:27:22
كالايجابي مع الواجب. هنا اتحد اللفظان ليس عندنا خلاف الاولى باعتبار الخطاب لفظ يخالف خلاف الاولى باعتبار وصف فعل مكلف لانه محدث لم يعني به الاصوليون قال كما يسمى متعلقه بذلك فاتحد اللفظان اتحدا اللفظان فعلا كان كفطرا مسافر لا يتضرر بالصوم او - 01:27:43

تركا كترك صلاة الضحي. يعني خلاف الاولى قد يكون فعلا كمسافر لا يتضرر بالصوم فصام. الصوم خلاف الاولى.
وكذلك باعتبار الترك وقلت لكم ليس بالامثلة والشأن لا يعترض المثال اذ قد كفى الفرض والاحتمال. لكن هذا المراد به المثال. صام في سفر لا يتضرر. قالوا خلاف الاولى - 01:28:08

اذا الخلاف الاولى صار فعلا ترك صلاة الظحي هذا خلاف الاولى. اذا خلاف الاولى صار تركا. فيوصف به الفعل ويوصف به به تركه
والفرق بين قسمي المخصوص وغيره ان الطلب في المطلوب بالمخصوص اشد منه في المطلوب بغير المخصوص وهكذا يعني ما نص الشارع عليه يعني فهو اشد - 01:28:35

كل منها منهي عنه مع عدم الجزم لكن ايهما اشد؟ ايهما اقوى في الشرع؟ لا شك ان ما نص عليه الشارع اقوى وهذا لا اشكال فيه
قال فالاختلاف نعم ان الطلب في المطلوب بالمخصوص اشد منه في المطلوب بغير المخصوص. فالاختلاف في شيء مكرور هو ام خلاف الاولى - 01:29:01

اختلاف في وجود المخصوص فيه يعني اذا اختلفوا بالشيء. هل هو مكرور؟ ام انه خلاف الاولى؟ البحث في ماذا هل جاء نهي خاص
ام لا اذا بحث الفقهاء هل هذا مكرور ام خلاف الاولى؟ تبحث عن ماذا - 01:29:27

عن النهي خاص هل ورد نهي خاص ام لا؟ ان جاء نهي خاص فهو المكروه والا فهو خلاف الاولى فهو خلاف قال اختلاف في وجود المخصوص فيه كصوم يوم عرفة للحج - [01:29:47](#)

قالوا هذا خلاف الاولى خلاف الاولى صوم يوم عرفة للحج خلاف الاولى. رجح على القول بالكراءة اختلفوا صوم يوم عرفة للحج هل هو مكروه ام خلاف الاولى؟ نبحث هل جاء نص في نهي الحاج عن الصوم؟ قالوا لا. اذا هو خلاف الاولى. اثبت بعضهم حديثا ضعيفا صحيحا اذا هو [01:30:05](#)

هو مكروه اذا البحث في خلاف هل هو مكروه او خلاف اولى؟ بحث في النهي المخصوص. فمن ثبت عنده حينئذ قال ومن لم يثبت عنده قال بأنه خلاف خلاف الاولى. وهذه فائدة في كتب الشافعية على جهة الخصوص. لأن هذا مصطلح خاص عند الشافعية - [01:30:33](#)

واما غيرهم فلا يسلمون لهذا المصطلح قال رجح على القول بالكراءة لأن النهي فيه غير مخصوص لانه انما استفيد من دليل سن افطاره يعني جاءت السنة بكون النبي صلى الله عليه وسلم افطر يوم عرفة - [01:30:53](#)

السنة ماذا؟ الفطر هو المأمور به ندبا. حينئذ يستلزم ماذا؟ يستلزم النهي عن صومه. فدل ذلك على ان صوم يوم عرفة حاج يعتبر خلاف الاولى ولا يسمى مكروها لعدم وجود النهي الخاص. وهنا سنة ثبتت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم - [01:31:11](#)

فانه افطر فيه كما ثبت في الصحيحين عن ام الفضل اماما بنت الحارث ان نساء اختلفن عندها في يوم عرفة في رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء يتلقن في الدين - [01:31:31](#)

جعلوا هذه المسألة مما يبحث فيها الله المستعان. فقال بعضهن هو صائم. وقال بعضهن ليس بصائم. فارسلت اليه بقدح من لبن وهو واقف على بغير بعرفته فشرب اذا افطر افطر وهو يوم واحد حجه النبي صلى الله عليه وسلم لم يحج الا مرة واحدة فافطر ان جاء نهي حينئذ نقول على العين - [01:31:49](#)

وان لم يرد حينئذ نقول هذا السنة في الفطر. وليس النهي مستفادة من حديث ابي داود والنسائي وابن ماجة وغيرهم لضعفهم وقيل مكروه صوم يوم عرفة للحج مكروه. اذا لا بد ان يثبت ماذا؟ نهيا خاصا. لابد من ان يثبت نهيا خاصا. قالوا لحديث ابي داود - [01:32:15](#)

وغيره صح عنده انه صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة. ان صح صح الحكم وان لم يصح لم يصح الحكم. اذا المدار هنا على اثبات النهي الخاص واجيب بضعفه عند اهل الحديث. يعني هذا لم يثبت - [01:32:36](#)

حينئذ يكون خلاف خلاف الاولى. الذي هو صوم يوم عرفة بالنسبة للحج. وهذا التقسيم زاده المصنف عن الاصوليين. يعني خلاف الاولى والكراءة هذا لا يعرف عند الاصولية انما هو حدث من جهتي - [01:32:55](#)

مفاهيم ابن السبكي رحمه الله تعالى زاده المصنف على اصوليين اخذنا من متأخري الفقهاء حيث قابلوا المكروه بخلاف الاولى في مسائل عديدة وفرقوا بينهما ومنهم امام الحرمين في النهاية الجويني - [01:33:11](#)

بالنهي المقصود وغير المقصود هكذا عبر الجويني نهي مقصود وعن به المخصوص ونهي غير مقصود وعن به غير غير المقصود وهو المستفاد من وعاء المصنف الى المخصوص وغير المخصوص. يعني العبارة الاصولية التي نظر اليها وفرع عليها التقسيم الثنائي هنا هي عبارة الجويني مقصود - [01:33:31](#)

لكن لم يعبر بهذا. وانما عاد الى المخصوص وغير المخصوص. اي العامي نظرا الى جميع الاوامر الندية. يعني كانه يقال هنا النظر في خلاف الاولى باعتبار دليل عام. ليس عندنا دليل خاص - [01:33:55](#)

وانما هو دليل عام الاوامر المستفادة من نقول ماذا نحن؟ النهي المستفاد من الاوامر الندية. اذا عندنا اوامر ندية ليست ايجابية. وانما هي ندية هذه يستفاد منها ماذا؟ نهي خاص - [01:34:13](#)

القاعدة عامة ونستفيد منه نهي خاص. اذا ننظر اليه باعتبار ماذا؟ باعتبار الفرع وباعتبار الصل فلما كان المقصود قد يشعر بشيء ماذا؟ يتعلق بامر معين فيه اشعار بذلك. فعدل عنه الى وصف المخصوص - [01:34:35](#)

غير المخصوص. حينئذ يكون الفرق من هذه حيثية. وهذا تعبير صاحب المحل. قال اي العامي. نظرا الى جميع الاوامر الندية بالنظر الى جميع الاوامر الندية قال العطار قال شهاب معناه ان النهي الطالب لترك شيء المستفاد من الاولى - 01:34:53

وان كان في نفسه خاصا لانه مرتبط بشيء خاص لكنه لتوقف طلبه لترك ذلك الشيء على عام وهو ان الامر بالشيء نهي عن ضده. يعني الاوامر مستفادة او النواهي المستفادة من من الاوامر الندية. هذا خاص وهو عام في نفسه لكنه مبني على قاعدة - 01:35:13

مبني على على قاعدة وهذه قاعدة اصولية. ومعلوم ان قواعد الاصولية قواعد عامة. فدل ذلك على ماذا؟ على ان وصفه بكونه عاما باعتبار اصله الذي بني عليه. وهو الامر بالشيء يستلزم النهي عن عن ضده او عن تركه. قال معناه ان النهي - 01:35:40

الطالبة لترك شيء المستفاد من الاوامر. وان كان في نفسه خاصا. يعني هذا التعبير. لانه مرتبط بشيء خاص لكونه لكنه لتوقف طلبه لترك ذلك الشيء على عام وهو ان الامر بالشيء نهي عن ضده هذه قاعدة - 01:36:00

عامة جاز ان يقال انه عام بسبب توقفه على عام ولذلك فرق الناظم وان لم يكن الفرق واضحأ بینا الا ان المخصوص قد يكون ادق من من القصد وحاصله ان الامر - 01:36:20

في صلاة الضحى مثلا نهي عن تركها نهي عن عن تركه وهذا لا يسلم كمثال فقط بل لا يسلم ان الامر بالشيء نديا هو نهي عن عن تركه وانما تلك قاعدة تكون - 01:36:39

خاصة بي بالايجابي وحاصله ان الامر بصلاة الضحى مثلا نهي عن تركيا. وهذا النهي خاص ليس بعام لخصوص متعلقه لكن هذا النهي انما يثبت اذا ثبت ان كل امر بشيء نهي عن ضده - 01:36:53

لابد ان نثبت اولا بان القاعدة عامة في المأمورات التي هي ايجاب والمأمورات التي هي الندب. فلما توقف ثبوته على ثبوت هذا العام وصف بانه عام. والا في في نفسه قد لا يقال بانه عام. لكن لما توقف على قاعدة عامة ان ثبتت - 01:37:11

حينئذ ثبت هذا الفرع فوصف كونه عاما باعتبار توقفه على شيء عام واما المتقدمون سيطلقون المكره على ذي النهي المخصوص وغير المخصوص. هذا هو الصواب. انه لا فرق بين النوعين. بل خلاف الاولى قد يقال بانه اذا كثر - 01:37:31

النواهي عن شيء ما. حينئذ فعله يكون ماذا؟ يكون خلاف الاولى. يعبر به الى اشكال فيه. لكن كونه حكما شرعا. هذا قد ينزع اذا المتقدمون لا يفرقون بين النوعين. فيطلقون المكره على ذي النهي المخصوص وغير المخصوص. وقد يقولون في الاول مكره - 01:37:51

كراهة شديدة. اذا جاء النص به كما يقال في قسم المندوب سنة مؤكدة. لا شك ان السنة المؤكدة هي اقوى مما يقال فيه سنة كذلك قد يقال مكره كراهة شديدة. ويكون دونه ماذا؟ ما ينصب بكونه مكره لا اشكال فيه. وعلى هذا الذي هو مبني - 01:38:12

اصولييين يقالون او غير جازم فكراهة هل هذا الذي هو المشهور او غير جازم فكراهة لا تحتاج نقول فقد او قصد او غير قصد وهي الخطاب المقتضي لترك اقتطاع غير جازم. الكراهة - 01:38:32

هي الخطاب المقتضي للترك اقتضاء غير جاز. والمكره المطلوب الترك طلبا غير جازم او ما اقتضى الشرع وتركه غير جازم. قالوا الكمال المعروف للاصولييين تقسيم الاحكام الى الخمسة وهي ما عدا خلاف الاولى. وان الكراهة عندهم طلب الترك طلبا غير جازم. ولما كانت الكراهة في الاول وهو ذو النهي المخصوص - 01:38:52

تأكدوا منها في الثاني وهو ذو النهي غير المخصوص ووقع الخلاف في اشياء هل هي من الاول او الثاني خص بعض الفقهاء بعض الفقهاء الثاني باسم خلاف الاولى تمييزا له كما قال امام الحرمين - 01:39:19

في النهاية التعرض للفصل بينهما مما احدثه المتأخرن يعني ايه حادثة؟ فظهر ان مقاولة الكراهة بخلاف الاولى وجعله اسم لنوع من الخطاب النفسي امر اخترعه المصنف. وانه مع مخالفته لطريقة الاصولييين - 01:39:35

مخالف لطريقة البعض المذكور من الفقهاء ايضا. لان هؤلاء انما سموا بخلاف الاولى متعلق الحكم الى الحكم يعني هو اخذه من؟ من بعض الفقهاء. بعض الفقهاء خالفة المصنف. سموا به خلاف الاولى متعلق الحكم الذي هو فعل مكلف - 01:39:55

ولم يطلقوا هذه التسمية على على الخطاب. فخالفه المصلي فاطلق التسمية على الخطاب على فعل مكلف. اذا مع كونه مخالف

لطريقة الاصوليين المتقدمين كذلك خالف ما استند عليه وهو فعل بعض الفقهاء والا فعل الفقهاء - 01:40:15

انهم اطلقوا خلاف الاولى على فعل المكلف او قد جعله عاما وصفه للخطاب ووصفا لفعل المكلف قال لان هؤلاء انما سموا بخلاف الاولى متعلق الحكم الى الحكم بل تسمية الطلب النفسي بناء على عقidiتهم القائم بالذات المقدسة خلاف - 01:40:35

صادر عن غفلة عن منافاته للادب يعني فيه ماذا؟ فيه قلة ادب. اذا اطلق خلاف الاولى على المعنى القائم بالنفس. قالوا هذا هذا قلة ادب قال الناصر اخذ المسمى صحيح - 01:40:56

اخذ المسمى صحيح. واما اخذ الاسم فلا المسمى صحيح الذي هو متعلق الحكم الذي هو فعل مكلف واما الاسم بحيث انه بحيث انه يكون موازيا لليحاب والندم. قال فلا لان تسمية الشيء المطلوب تركه بذلك لا تستلزم تسمية طلب تركه بذلك - 01:41:12

اذا سمي المطلوب بخلاف الاولى لا يستلزم تسمية الطلب قلنا فرق بين الطلب المطلوب. الطلب هو ماذا؟ الخطاب. والمطلوب هو فعل مكافئ. اذا سمي فعل المكلف المطلوب بخلاف الاولى لا يستلزم تسمية الطلب الذي والخطاب اه بخلاف الاولى. اذا لا لا استلزم والمصنف قد جعله لازما. قال - 01:41:38

وفيها بشاعة ظاهرة من حيث ماذا؟ انه وصف به كلام الباري جل وعلا. قال ولله الاسماء الحسنى وصفاته العلى عندهم خلط من من المسألة في اصلها قال رحمه الله تعالى واذا ما خيرا واذا ما خير خير بالبناء - 01:42:05

فهو احسن يجوز الثاني لكن من الفاعل اولى واذا ما خيرا بينما الالفاظ والضمير الفاعل هنا يعود للخطاب خير ما الذي خيره ان اقتضى الخطاب اذا خير الخطاب صحيح اذا خير من المخير الخطاب والضمير هنا الفاعل ضمير مستتر يعود الى الى الخطاب اذا اراد ان يبين - 01:42:27

الى الاباحة حينئذ ردها الى الى الخطاء والضمير الفاعل يعود للخطاب والالفاظ للطلاق خيرا وما زائدة يا طالبا خذ فائدة ما بعد اذا زائدة واذا ما خير والمعنى واذا خير الخطاب اذا خير الخطاب بين فعل الشيء وتركه - 01:42:57

فهو اباحة فهو اباحتة ولا اقتضاء فيها لان اقتطاع الطلب والاباحة ليس فيها طلب والمباحث المخير فيه المباح المخير فيه. عرفه بالتحبير ما اقتضى الشرع التخيير فيه. عبر - 01:43:24

وله وجه ما اقتضى الشرع التخيير فيه. يعني سوى بين الفعل والترك. خير العبد فيه وفي الاصل الذي هو جمع الجواب او التخيير يعني او اقتضى الخطاب التخيير. قال المحلي ذكر التخيير سهو - 01:43:45

ذكر التخيير سهوا تخمير ذكره سهو اذا لا اقتضاء في الاباحة. والصواب او خير. كما في المنهاج يجعلون المنهاج اصل. كما في المنهاج عاطل على اقتضى اذا الخطاب اما ان يقتضي واما ان يخير - 01:44:08

اما ان يكون التخيير من مقتضى الخطاب بمعنى انه اقتضاه طلبه. هذا ليس ليس مطلوبا. ليس ليس مرادا انما نجعل الخطاب نجعل له وصفين. اقتضاء وهو الطلب بنوعيه. طلب ايجاد وطلب ترك. النوع - 01:44:29

الثاني مما يتعلق بالخطاب وهو حكم شرعي ماذا؟ التخيير التخيير. لو قيل اقتضى الشرع التخيير حينئذ صار التخيير مما طلبه الشارع وليس مرادا. ولذلك قال ماذا؟ قال سهو وقل ان - 01:44:49

ينتقد المحلي صاحب جمع الجواب. لكن هنا قال ذكر التخيير سهو. قال السيوطي واذا ما خيرا كالمنهج من قول جمع الجواب او التخيير. عطفا على مدخل اقتضى اذا لا اقتضاء في الاباحة. عطفا على - 01:45:07

على مدخل اقتضى اذا لا اقتضاء في الاباحة. اباحة ليس بها طلال واجيب بان الاقتضاء هو التعلق المخصوص. المراد هنا اقتضى هو الطلب لا شك لكنه اعم من ذلك اعم من ذلك - 01:45:27

اجيب بان الاقتضاء هو التعلق المخصوص وليس من ضرورياته ان يكون طلبا فحسب بل هو طلب وزيادة. طلب وزيادة. فإذا كان كذلك فلا اعتراض على صاحب الاصل اذا فسرنا الاقتضاء بأنه مراد للطلب حصل الاعتراض - 01:45:48

وإذا قلنا بان الاقتضاء ليس مرادا للطلب بل هو طلب وزيادة والطلب من ضرورياته. قلنا لا اشكال فيه في العبارة الناظم الخلاف لفظي هنا. اجيب بان الاقتضاء والتعلق المخصوص وليس من ضرورياته ان يكون طلبا بل قد يفسر - 01:46:11

بالاستلزم او الدلاله. فلا يكون ذكره بالنسبة للاباحة سهوا. والمراد بالاقتضاح حينئذ ما يفهم من خطاب التكليف اذا قلنا ما يفهم من

01:46:31 خطاب التكليف صار لا اشكال في عطف التخييل على على الاقتضاء وهذا جيد والمراد بالاقتضاء ما يفهم -

من خطاب التكليم من استدعاء الفعل او الترك وبالتحيير التسوية بين الفعل والترقيم. فلا اعتراض ولا لا اشكال وحدها وحدها قد

01:46:53 قرر حدتها اي حد هذه المذكرات من اقسام التكليف ستة على ما ذكره -

الناظم تبع الاصل مبتدأ خبره قوله قد قرر قبل التحقيق وقرر مغير الصيغة والالف للاطلاق اي قد عرف بما ذكر يعني التقسيم يعني

عنه عن التعريف. وقرر الشيء جعله في قراره. وقرر عنده الخبر حتى استقر - 01:47:17

اذ استقرت ماذا؟ حدودها بما ذكر. فنقول الايجاب هو المقتضي هو الخطاب المقتضي لل فعل اقتضاء جازما وهكذا كما سبق تقريره

01:47:37 فيما سبقه والناظم قدم هذه الجملة على اقسام -

خطاب الوضعي قال هو الصواب يعني صاحب الاصل ذكر ما يتعلق خطاب التكليف ثم خطاب الوضع ثم قال حدودها قد عرفت بما

ذكر نحو ذلك اخرها بعد خطاب الوضع. هنا قدم قبل خطاب الوضعين. قال هو الصواب خلاف ما في جمع الجواب من تأخيره -

01:47:53

كما لا يخفى وقد اشار اليه الزركشي وتقرير ذلك على المشهور ان خطاب الشرع اما ان يرد باقتضاء الفعل او باقتضاء الترك والاقتضاء

يعنى الطلب على المشهورين او بالتحيير بين الفعل والترك - 01:48:16

فان ورد باقتضاء الفعل فهو اما مع الجزم او لا. اما مع الجزم يعني القطع اولى. فان كان اقتضاء الفعل مع فان كان اقتضاوه الفعل مع

الجزم يعني مع القطع. المقتضي للوعيد على الترك فهو الايجاب. نحو قوله تعالى اقيموا - 01:48:35

صلة اتوا الزكاة. هذا نقول ماذا؟ اقيموا الصلاة هذا خطاب مقتضي. لل فعل. مع الجزم؟ نعم مع الجزمة. كيف مع الجزم؟ بمعنى انه لا

يجوز له ترك الصلاة لا يجوز له ترك الصلاة. فيترتب الوعيد على على الترك. هذا يسمى ايجابا - 01:48:56

وان لم يكن اقتضاء الفعل مع الجزم فهو الندب. نحو وشاهد اذا تبايعتم. قالوا اشهدوا هذا امر ودلت القرین على على انه للندب باع

النبي صلى الله عليه وسلم ولم يشهد. فدل ذلك على ان الامر هنا مصروف. اذا لو ترك - 01:49:19

الاشهاد ترتب الوعيد لا يترتب اذا امر خطاب يقتضي الفعل لا مع الجزم دليله انه لم يترتب العقاب على هذا دل على انه ندب

الاشهاد عليه هنا كذلك قالوا اشهدوا اذا تبايعتم فان انستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم الى قوله فاشهدوا عليهم كذلك الاشهاد -

01:49:40

مندوب وان وجد الخطاب باقتضاء الترك فهو اما مع الجزم المقتضي للوعيد على الفعل فهو التحرير لا تأكلوا الربا فان اكل ترتب

الوعيد دل على انه مع الجزم. اذا ظابط في الجزم وعدهم هو ما يترتب على على الوعيد. ما يترتب على - 01:50:07

اي من وعيده او عدمه. فان ترتب الوعيد على الترك فهو ايجاب. وان ترتب الوعيد على الفعل فهو فهو التحرير. فهو التحرير لا تأكلوا

الربا فان اكل. ترتب الوعيد لا تقربوا الزنا اولى مع الجزم فهو الكراهة مطلقا. سواء كان هناك مخصوص او غير مخصوص. نهي

مخصوص او غير مخصوص لقوله صلى الله عليه وسلم - 01:50:30

اذا توضاً احدكم فاحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك بين اصابعه فانه في صلاة رواه الترمذى وابن ماجة. قول صلى

الله عليه وسلم لا يمسك لا يمسك احدكم ذكره وهو يبول. بناء على المشهور انه ماذا؟ انه مكره لانه من اللاداب. جعلوا قرينه هنا

ماذا؟ كونه ادب - 01:50:55

ولا يمسك ليمسكن النهي هنا لماذا؟ ليس للتحرير انما للكراهة بناء على ماذا؟ على ان هذا من اللادب صار طينة

صارفة للنهي. وكذلك كل ما كان من الاوامر فهو ادب صار قرينة لصرف الامر من الايجاب الى الى الندب. هذا قول باطن - 01:51:20

قول قول باطل. وان ورد الخطاب بالتحيير فهو الاباحة لقوله صلى الله عليه وسلم حين سُئل عن الوضوء من لحوم الغنم ان شئت

فتوضأ وان شئت ولا ولا تتوضاً. قال في البحر فالاحكام اذا خمسة - 01:51:41

على المشهور هذا هو المشهور انها خمسة وليس ستة كما ذهب اليه الناظم كصاحب الاصل قال ورأيت في تعليق الشيخ ابي حامد

في اول كتاب النكاح انها ثلاثة. ولذلك يعبر الاصول هنا يقول خمسة على المشهور - 01:51:59

لان هناك من من يخالف المشهور في قوله ثلاثة وهناك من يقول هي اثنان اذا فيه خلاف ليس مجموعا عليه قيل ستة والمشهور انها خمس وقيل ثلاث وقيل اثنان قال انها ثلاثة. واجب ومحظوظ ومباح - 01:52:15

واجب ومحظوظ ومباح ولعله اراد بالواجب الطلب وبالمحظوظ الممنوع لعله هذول لعله اراد بالواجب ها الطلب فدخل فيه المندوب هذا غريب لكن هكذا. ولعله اراد بالمحظوظ الممنوع فدخل فيه المكروه. دخل فيه المكروه. هكذا - 01:52:34

هذا طريقة البقاع مرارا انهم لا يريدون ان يخطئوا لا يريدون لابد من الاعتذار هذا اعتذار الان الواجب الواجب يشمل المندوب. اين هذا لا في اللغة ولا في الاصطلاح لا في اللغة ولا الصلة يعني هذا التأويل فاسد. لكن هكذا - 01:53:01

وقيل اثنان حرام ومباح لا اشكال فيه. انه قد يراد فيه ما اذن فيه بفعله فيسمح الى الواجب والندب والمخير فيه لا اشكال فيه. اما الاول هذا بعيد ولذلك نقول حفظ مكانة العلماء لا يستلزم الا خطئ - 01:53:23

ليست تخطئة لكل احد لكن احيانا الكلام لا يمكن ان يقبل. كلام فاسد. لكن يقال بان مكانته محفوظة. ولكن هذا كلام فاسد فيرد كلامه لو كان ولو كان عالما العلماء ليسوا معصومين - 01:53:46

ليسووا معصومين. يعني كل يؤخذ من قوله ويرد. لا يعارض صاحب الحق بدليل من كتاب وسنة. لكونه خالف فلانا انت قلت بهذا بدليل ما كيف تخالف فلان؟ قل لا هذا بدعة - 01:54:03

هذا لا يقوله مسلم الاصل. الاصل انه لا يقول مسلم الله عز وجل بين لنا قاصد قاعدة عامة قال فان تنازعتم في شيء فردوه الى ها ابي حنيفة ما لك الشافعي احمد ابن باز عثيمين قل لها ما ما قال ردوه الى هؤلاء انما قال ردوه الى الله الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الاصل كتاب - 01:54:19

ابو سنة ولا يعترض على صاحب الحق الذي يستدل في الكتاب والسنة بكونه خالف قول فلان قل لا هذا لا يجوز شرعا هذا ان كان من طلاب العلم قد ياسر - 01:54:41

وقد يعني نحقق قدرنا للتحقيق كيف تعدل عن الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة لكونه قال لكونه قد خالف قول فلان وفلان. اذا قيل اثنان حرام ومباح. وفسرت الاباحة بنفي الحرج عن الاقدام على الفعل فيدرج الواجب والمندوب - 01:54:52

اه والمباح هذا لا اشكال فيه. وبقي شيئاً احدهما خلاف الاولى وهو قسم من اقسام المكروه. لكن فرقوا بينهما بان المكروه ما ورد فيه نهي مقصود وخلاف الاولى بخلافه هذا تفرقة باطلة. قال في شرح المذهب والاصح انه غير مكروه يعني خلاف الاولى. لانه لم يثبت فيه نهي مقصود - 01:55:12

يعني لا نعبر عن خلاف الاولى بكونه مكروها. لا نقول بان الشيء مكروه الا اذا دل الدليل عليه لكن الدليل هنا في اثبات هذه الاحكام الخمسة الواجب والمندوب الى اخره. قد يكون دليلا عاما وقد يكون دليلا خاصا - 01:55:37

فلا يلزم من نفي الدليل الخاص نفي الدليل العام يعني بعضهم يرى ان الشيء اذا وقع فيه اشتباه وخلاف له وجه عند اهل العلم يعني خلاف قوي وخلاف معتبر هل هو حرام او مباح - 01:55:59

هذا نعطيه ما حكم الكراهة هل هذا مستقيم او لا؟ بعضهم اذا قال بأنه مكروه لكونه اشتبه فيه او اشتبه فيه. هذا لم يثبت بدليل خاص لا النبي صلى الله عليه وسلم بين ذلك قال بينهما امور مشتبهات - 01:56:19

ثم حث على ترك المشتبهات. فدل ذلك على ان الامر المشتبه يعطى حكم الكراهة وهو صحيح. لكنه بدليل عام لا بدليل بدليل خاص حينئذ النظر هنا ليس كلما نفي الدليل الخاص نفي الدليل عام. ولذلك قد نوجب بعض الاشياء بناء على ماذا؟ ما لا يتم - 01:56:41

الواجب الا به فهو واجب لم يرد دليل خاص لكن عندنا قاعدة عامة الوسائل لها احكام المقاصد. نقول هذا واجب اين الدليل؟

ليس عند دليل خاص. ليس عندنا قال الله - 01:57:03

لقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم انما عندنا قاعدة عامة ثبت بالدليل بالدليل العام. فدل ذلك على ان الدليل الخاص اذا نفي لا يستلزم منه نفي الدليل خطاب الشرع اذا قسمان احدهما خطاب التكليف بالامر والنهي والاباحة ومتعلقه الاحكام الخمسة الوجوب

والتحريم والندب والكرامة - 01:57:16

او الاباحة على المشهور عند الاصوليين لان لفظ التكليف يدل عليه واطلاق التكليف على الكل مجاز من اطلاق الكل وارادة الجزء لان التكليف في الحقيقة انما هو للوجوب والتحريم. وجوب التحرير. وان كان الصواب ان المندوب والمكره كذلك يعتبر من - 01:57:36

التكليف كما سيأتي في في موضعه والواجب والمندوب والمحرم والمكره والمباح هذه محال للاحكام الشرعية وهي متعلقاتها. واما الاحكام نفسها فهي الايجاب والتحريم والندب والكراهة والاباحة قد تقدمت الاشارة الى ذلك - 01:58:00 القظي عضد الدين الوجوب في الاصطلاح خطاب بطلب فعل الى اخره. والواجب هو الفعل المتعلق للوجوب هو الفعل المتعلق للوجوب فهو فعل يتعلق به خطاب بطلب والله اعلم صلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين - 01:58:18